الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة 20 أوت 1955سكيكـدة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

صناعتي الحديد والإسمنت ودورهما في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالبة:

—ضيف ريان

إشراف الدكتور:

صيد فاتح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د. صيد فاتح	أستاذ محاضر قسم (أ)	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د.قحام وهيبة	أستاذة محاضرة قسم (أ)	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.سلامات عقيلة	أستاذة مساعدة قسم (أ)	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمان حفظهما الله وأطال في عمرهما اللذان رافقتني دعواتهما طول الوقت وكانت لي حصنا منيعا ضد كل سوء لي، إلى سندي في الحياة زوجي حمزة وإخوتي الأعزاء إيمان نعيمة عيماد عبد الهادي، وإلى كل أحبائي اللذين لطالما تمنوا لي الخير وقدموا لي كل الدعم.

شكر

الحمد لله الذي أنعم علي بنعمة السمع والبصر و الفؤاد التي مكنتني من الوصول لهذا المستوى العلمي و وفقتني في إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور صيد فاتح الذي قدم لي كل الإرشاد والنصح والتوجيه خلال فترة إعدادي لهذا البحث، أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكبد وعناء قراءة عملي وقبول مناقشته.

كما أشكر كل الأساتذة الأفاضل على كل ما قدموه لي طوال حياتي الدراسية، دون أن أنسى كل من ساهم في إعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

نبذة مختصرة:

في ضل التحولات التي شهدها العالم على الصعيد الاقتصادي باتت للاقتصاد الصناعي أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية، ويعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، وتوفير مناصب الشغل للأيدي العاملة وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة، وإنتاج سلع بديلة للواردات ودلك من خلال تنويع وتطوير الصادرات التي تعتبر أحد أهم ركائز الاقتصاد الصناعي العالمي و عامل أساسي للاندماج فيه، لقد شهد الاقتصاد تطورات مختلفة من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا حيث أنجز العديد من الاستراتيجيات والمحاولات للوصول إلى القمة لكنها دائما ما تبوء بالفشل إلا القلة التي كانت نوعا ما ناجحة لكم رغم دلك فنحن اليوم نرى تطورا ملحوظا مقارنة بالسابق.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الصناعي في ترقية وتطوير اقتصاد الجزائر ودلك من خلال تحسين المنتجات الصناعية وتنويعها من أجل تصديرها للعالم الخارجي ودلك من خلال إقامة بنية تحتية لازمة للقطاع الصناعي من خلال الإشارة إلى المخططات والاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها الجزائر لتطوير اقتصادها بالاعتماد على منهجية قائمة على الأسلوب التحليلي لمختلف الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الصناعي، ترقية الصادرات، التجارة الخارجية، الميزان التجاري.

Abstract

Under the changes that the world has witnessed on the economic level. The industrial economy has become of great importance in the economy. It is considered the backbone of the national economy and a key driver in economic development and works to increase economic growth rates and advancement in other productive sectors and providing job positions for the workforce and the completion of exported inherited goods. This leads to obtaining hard currency and the production of substitute goods for imports through diversification and development of exports. This is one of the most important pillars of the global industrial economy .and an essential factor for integration into it. The economy has witnessed various developments from independence to the present day. As many strategies and attempts to reach the top are rewarded. But they always fail except for the few which was successful. But despite that today we are not a remarkable development compared to the past.

This study aims to highlighting the role of the industrial sector in promoting and developing Algeria s economy by improving and diversifying industrial products in order to export it to outside world. Through the establishment of an infrastructure for the fellowship of the industrial sector by referring to the plans and strategies, that Algeria can follow to develop its economy based on the analytical method in the various statistics related to the indicators of the industrial economy.

Key words: industrial economy. Export promotion. Foreign trade. Trade balance.

الفهرس

الإهداء

الشكر

نبذة مختصرة

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة.....أ

الفصل الأول: التأصيل النظري للقطاع الصناعي

تمهيد.....5

المبحث الأول: مدخل للقطاع الصناعي.....6

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الصناعي.....6

المطلب الثاني: مساهمات القطاع الصناعي.....11

المبحث الثاني: التقسيم الوظيفي لقطاع الصناعة.....13

المطلب الأول: الصناعة التحويلية.....13

المطلب الثاني: الصناعة الإستخراجية.....15

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....16

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....16

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....18

القيمة المضافة العلمية.....18

خلاصة الفصل.....20

الفصل الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تمهيد.....22

المبحث الأول: تشخيص القطاع الصناعي في الجزائر.....23

المطلب الأول: نبذة عن القطاع الصناعي في الجزائر.....23

المطلب الثاني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر (2000-2015).....36

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في بعض المؤشرات الاقتصادية.....37

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة.....37

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل.....39

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام.....40

المبحث الثالث: مساهمة صناعتي الحديد والصلب والإسمنت في الميزان التجاري.....46

المطلب الأول: الصناعة ككل في الميزان التجاري.....46

المطلب الثاني: صناعة الحديد والصلب.....51

المطلب الثالث: صناعة الإسمنت.....55

المطلب الرابع: مشاكل وأفاق قطاع الصناعة في الجزائر.....55

خلاصة الفصل.....62

الخاتمة.....64

قائمة المراجع.....66

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لفترة (2002 – 2012)	29
02	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000–2015)	31
03	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000–2015) (%)	32
04	نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع (2000–2010)	41
05	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع (2000–2010)	44
06	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008–2012)	47
07	يبين التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة:2000–2010	48
08	يبين تطور الميزان التجاري للصادرات خ م خلال الفترة من 2000–2010	49
09	هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005–2015)	50
10	القيمة المضافة للقطاع الحديد والصلب	53
11	تطور الإنتاج الداخلي الخام للقطاع الحديد والصلب	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2000-2015	34
02	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	37
03	تطور القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية والتحويلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	38
04	تطور العاملون في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	40
05	تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي	43
06	نسبة استخدام الصناعات المختلفة لمنتجات الحديد	52

المقدمة العامة:

يرتبط التصنيع ارتباطا وطيدا بالواقع السياسي والثقافي لأي بلد، ونتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الاقتصادية أصبح هناك تنافس شديد بين الأمم من أجل اكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستوياتهم الاجتماعية، كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الفردي والقومي، وإحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات، والتطورات التي شهدها العالم على مر الزمن أدت إلى استحداث مسارات وتطورات جديدة على جميع الأصعدة خاصة تلك المتعلقة بالمجال الاقتصادي حيث أدت إلى تنامي الاهتمام بالقطاع الصناعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي حيث أصبح بناء وتطوير القطاع الصناعي من بين أولويات جميع دول العالم من أجل تحقيق النمو الاقتصادي بناءا على الصناعة والتصدير كمرتبة أولى من أجل التخلص من التبعية للمحروقات وترقية وتنويع صادراتها الغير نفطية بالأخص الصناعية وبالتالي تطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر مجال متين مقارنة بمجال المحروقات، فقد ظهر الاقتصاد الصناعي كتوجه معرفي جديد مستقل على الاقتصاد الكلاسيكي والذي وضعت أسسه في الولايات المتحدة الأمريكية وكان ينظر له كمنهج وصفي للتحليل القطاعي بعد ذلك تم إتمام بناء هذه النظرية وهو ما أدى تدريجيا إلى حالة كمال هذه النظرية الاقتصادية وقد تم تعزيز هذا التوجه بالأساليب الرياضية المعمقة لذلك فإن الاقتصاد الصناعي هو التوجه الأكثر واقعية في تفسير الظواهر الاقتصادية.

الإشكالية:

انطلاقا مما تم عرضه سابقا تبرز معالم إشكالية الدراسة التالية:

- ما مدى مساهمة صناعتي الحديد والصلب والإسمنت في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والمساعدة في فهم موضوع البحث لابد من طرح تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- ما هو واقع قطاع الصناعة في الجزائر؟
- ما هي السياسات التي اتبعتها الجزائر لترقية صناعتي الحديد والإسمنت صادراتهما؟
- ما هي مختلف المشاكل والتحديات التي تواجه صناعتي الحديد والإسمنت وصادراتهما؟ وما هي آفاقهما المستقبلية؟

الفرضيات:

إن طرح التساؤلات الفرعية السابقة يستدعي منا وضع مجموعة من الإجابات المؤقتة يتم اختبارها لاحقا ومن قم إثباتها أو نفيها والتي تتمثل في الفرضيات التالية:

- تملك الجزائر إمكانيات هامة في صناعتي الحديد والإسمنت يمكن أن يسهم بفعالية في ترقية الصادرات.
- قامت الجزائر باتباع سياسات وإجراءات من أجل ترقية صناعتي الحديد والإسمنت وصادراتهما.
- لا تزال هناك تحديات وعقبات تواجه صناعتي الحديد والإسمنت وصادراتهما.

مبررات اختيار موضوع البحث:

- موضوع البحث من أهم المواضيع التي تكون في قلب اخصص علم الاقتصاد.
- الاهتمام الشخصي بأهم التطورات التي يتوجه نحوها الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على أهمية المجال الصناعي في الاقتصاد.
- الاستفادة الشخصية من السياسات المتبعة لتطوير أي اقتصاد.

أهداف وأهمية البحث:

تتمثل الأهداف التي يسعى لها هذا البحث في:

- محاولة ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الصناعي.
- إبراز ضرورة تنويع صادرات الجزائر.
- الرغبة في البحث عن مختلف التطورات والمراحل التي مر بها القطاع الصناعي في الجزائر.

وتتجلى أهمية هذا البحث في دراسة نوع الصادرات التي يمكن أن تحل محل المحروقات تساعد في تطوير القطاع الصناعي والذي بدوره يساهم في تقدم الجزائر واندماجها في الاقتصاد العالمي في ضل العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك.

حدود البحث:

أ- الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بمساهمة القطاع الصناعي في تطوير الاقتصاد الجزائري من كل الجوانب والميزان التجاري ككل.

ب- الحدود الزمنية: فترة الدراسة كانت 2000-2017 ولقد اعتمدنا هذه الفترة لأنها شهدت مختلف الأنظمة والسياسات التي شهدها القطاع الصناعي وكذلك الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

ت- الحدود المكانية: تخص هذه الدراسة الحدود الجغرافية الاقتصاد الجزائري.

منهج البحث:

تم إتباع نموذج IMRAD في إعداد هذا البحث، أما بالنسبة للمنهج الذي تم إتباعه في إعداد هذه الدراسة هو المنهج الوصفي من أجل البحث في مختلف المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي وأنظمته والميزان التجاري كما استخدمنا أيضا المنهج التاريخي من خلال إبراز المعطيات عن الأحداث السابقة وفحصها وتحليلها بالإضافة إلى المنهج التحليلي في سرد وتطور الاقتصاد الجزائري

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي اعترضت هذا البحث تمثلت في غياب العديد من الإحصائيات والافتقار إلى إحصائيات جديدة، بالإضافة إلى عرقلة سير عملية إعداد البحث بسبب الجائحة التي شهدها العالم "فيروس كوفيد 19" والتي حالت دون القيام بنشاطات البحث العلمي على وجه الخصوص.

هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول الموسوم بعموميات ومفاهيم أساسية حول القطاع الصناعي والذي تناولنا من خلاله ظهور القطاع الصناعي ومساهماته، وفي الجزء الثاني تناولنا الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة ضمن القطاع الصناعي. أما في الفصل الثاني فتناولنا تطور القطاع الصناعي ومشاكله وآفاقه.

الفصل الأول:

تمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي من أحد الموضوعات الهامة التي تشغل بال متخذي القرارات لما يتمتع به من أهمية وفعالية في دعم التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية، ويعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وتوفير مناصب الشغل للأيدي العاملة، وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة، وإنتاج سلع بديلة للواردات...إلخ، يرتبط التصنيع ارتباطا وطيدا بالواقع السياسي والثقافي لأي بلد ونتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الاقتصادية، أصبح هناك تنافس شديد بين الأمم من أجل اكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستوياتهم الاجتماعية، كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الفردي والقومي، وإحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعي في تطوير الاقتصاديات، فقد حظي باهتمام كبير من طرف العالم ككل، من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة من خلال عرض التأصيل النظري للاقتصاد الصناعي حسب المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للقطاع الصناعي.

المبحث الثاني: التقسيم الوظيفي لقطاع الصناعة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل للقطاع الصناعي.

لقد قام الاقتصاد الصناعي بإحداث تغيرات مهمة في طبيعة العمليات الاقتصادية خاصة في الجانب الإنتاجي وتنويع المنتجات المحلية والدولية حيث أصبح الاقتصاد يعتمد على العديد من المنتجات الصناعية التي بفضلها حدثت بعض التطورات الاقتصادية الملحوظة.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الصناعي.

إن الاقتصاد الصناعي توجه معرفي جديد مستقل على الاقتصاد الكلاسيكي والذي وضعت أسسه في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ينضر له كمنهج وصفي للتحليل القطاعي بعد ذلك تم إتمام بناء هذه النظرية الاقتصادية وقد تم تعزيز هذا التوجه بالأساليب الرياضية المعمقة لذلك فإن الاقتصاد الصناعي هو التوجه الأكثر واقعية في تفسير الظواهر الاقتصادية.

أولا: مفهوم الاقتصاد الصناعي.

1. ظهور الاقتصاد الصناعي:

في النصف الثاني من القرن العشرين ظهر الاقتصاد الصناعي كتوجه علمي جديد، هذا التوجه انبثق من الاقتصاد الكلاسيكي وتم تطويره من جامعة هارفارد بحيث دفع النمو المتزايد للإنتاج الصناعي الباحثين في الاقتصاد ليضعوا أسس لعمل السوق وتأثيره على نمو المؤسسات وبرز الاقتصاد الصناعي كتوجه علمي (توجه اقتصادي محض) يحمل نفس الفكر مع الاقتصاد السياسي حيث أنه يرتكز على فهم مبادئ التعايش بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع الصناعي، وتميز الاقتصاد الصناعي في بداية بمجموعة خصائص تتمثل في[1]:

- **حماية ظروف المنافسة الكاملة والمطلقة:** الاقتصاد الكلاسيكي يستند على منطق افتراض وجود توازن بين المؤسسات والتي تعتبر كل واحدة منها عامل مساهم في الاستقرار المحتمل للقطاع.[2]
- **نموذج تقسيم السوق إلى وحدات صغيرة:** حيث كان marshall هو أول من قام بعملية محاولة وصف القطاع وحاول أيضا تقديم أسس تطوير الصناعات من خلال ثلاث أعمال رائدة (the économic of industry 1879) حيث يصف هذا الكتاب تطور التنظيم الصناعي وتأثير استخدام الآلات الصناعية.

[1] – R.Arena et L. benzoni et de Bandt. 1999 : Traité d'économie industrielle 2 eme édition. Editeur Economica paris. p (03).

[2] – Jean-louis magakian, Mariel-Audrey payaud .2007 : 100 fiches pour comprendre la stratégie de l'Enterprise 2eme – édition. éditeur bréal paris. p (33).

2. مفهوم الصناعة والاقتصاد الصناعي كفرع معرفي جديد.

1.2. مفهوم الصناعة:

يؤكد cabral على أن "الاقتصاد الصناعي يهتم بأي نشاط صناعي كبير"، هذا يعني أن الدراسات في نظرية الاقتصاد الصناعي تشمل جميع القطاعات الإنتاجية وذلك بغض النظر عن ما إذا كان هذا المنتج هو سلعة مادية كما هو في الصناعة الإلكترونية أو غير مادية كما هو في الصناعة السياحية والمسماة خدمات.

فالصناعة في الاقتصاد الصناعي تشمل جميع الأنشطة التي تسمح بالتحول من نتائج البحوث إلى منتجات سلع وخدمات استهلاكية وهي تقع بين العلم والاستهلاك لذلك فهي تعتبر أب جميع الأنشطة الاقتصادية، ويؤكد cabral على وضع تصور للصناعة بما في ذلك المادية وغير المادية لان هناك الكثير من الذين غالبا ما يميلون إلى الخط بين الصناعة (l'industrie) والتحويل الصناعي (manufacture) في الواقع هذا المعنى المعطى للصناعة يعطي مسؤولية كبيرة في نظام الإنتاج وكذلك الأداء الفعال للصناعات وديناميكية المنافسة الصناعية –المجالات الرئيسية للاقتصاديات الصناعية – يحدد القدرة التنافسية الاقتصادية.

كما يعرف clarck الصناعة التحويلية على أنها قطاع ثانوي يعمل على تحويل المواد الخام كما يؤكد على أن مصطلح الصناعة يأخذ نطاق واسع وهو يعتبره في الواقع المدى الذي يشر إلى تصنيف الأنشطة الإنتاجية في ثلاثة قطاعات رئيسية القطاع الأول الذي يشمل الزراعة والخدمات والذي يشمل جميع الأنشطة الغير ملموسة. فالصناعة هي مجموع المؤسسات الناشطة في قطاع إنتاجي ما ويمكن تحديد تعريف الصناعة حسب تحديد النشاط والذي يميل إلى قطاعات وفروع[1].

2.2. الاقتصاد الصناعي كفرع معرفي جديد:

في نهاية سنوات الثلاثينيات في القرن العشرين –في جامعة هارفرد– تأثر الجميع بالاقتصاد الصناعي الأمريكي لأنه يعتمد كهدف أولي على دراسة الأسباب الحقيقية لأزمة الكساد العالمي التي وقعت في أمريكا سنة 1929 ثم بعد ذالك يحاول تقديم تثور مستقل لهذا الفرع المعرفي من الاقتصاد– وهذا ما جعل هذا الفرع يتسم بالاعتراف به من قبل جمعية الاقتصاد الأمريكي سنة 1941–والتي قامت بنشر كتاب (the modern corporation and private property) أولا أعطى الكتاب الإحصائيات الرسمية القانونية والمالية بالنسبة إلى عملية إظهار المبادئ التفسيرية لزيادة التركز في القوة الاقتصادية في الصناعة.

من جانب أخر سلط الضوء على الفصل بين الملكية والإدارة في المؤسسة وظهور المديرين والنظريات الإدارية، في النهاية يسمح بتحديد سيطرة المنافسة الاحتكارية أكثر فأكثر على عكس ما يجب أن يحدث في

[1] – Jean–louis Magakian , Mariel–Audrey payaud. 2007 : **100 fiches pour comprendre la stratégie de l'Enterprise** op. cit .p (33).

الاقتصاد الكلاسيكي، وبذلك الأسعار لن تكون مرنة والتي يفترض أن تكون الإشارة التي يتولد منها التوازن، لكن يحدث العكس فهي مسيطرة عليها من طرف هذه المؤسسات هذه النظرية تتمثل في المنافسة الاحتكارية وغير الكاملة والتي تسمح بظهور تصور جديد للاقتصاد الجزئي والذي لم يتم استخدامه إلا في سنة1957 مع أعمال mason.

حيث تبنى هذا الأخير طريقة استقرائية من أجل توضيح العلاقة بين المؤسسة ومحيطها، وهو يدعو إلى التشكيك في مفهوم السوق والتوازن، ويعزز marshall فكرة الصناعة بما في ذلك التدقيق في تنويع أساليب الإنتاجية داخل المؤسسة، من هذه الملاحظة تتدعم فرضية تأثر عرض الصناعة بالطلب ويستمر بإكمال المنطق الإيجابي، في تقدير عمله الذي يحاول من خلاله إثبات وجود قواعد معيارية للأداء العام في الصناعة بهدف إثبات ومن ثم تطبيق هذه القواعد في ارتقاء سلوكيات التجمعات الصناعية الكبيرة[1].

الملاحظة التجريبية تسمح بتشكيل سلوكيات المؤسسات – إستراتجيات المؤسسة – وهي محددة في الغالب بالخصائص الهيكلية للصناعة.

كما يمكننا تعريف علم الاقتصاد الصناعي بأنه العلم الذي يهتم بتحليل الصناعات والأسواق وبسلوك المنشآت العاملة في تلك الأسواق والأداء الاقتصادي العام، فهو يهتم بدراسة المؤسسات الصناعية الكبرى في الدولة.

3. أهداف علم الاقتصاد الصناعي.

تتمثل في[2]:

- يستعد علم الاقتصاد الصناعي على إدراك مدى اختلاف المنتجات عن بعضها وكم تستثمر الشركات في البحث والتطوير.
- يوضح كيف تنظم الشركات أنشطتها ودوافعها وما الإجراءات التي تتخذها لتعزيز معدلات أرباحها.
- تقييم ما إذا كان السوق تنافسي أم يعتمد على الاحتكار.
- يوضح مدى تباين المنتجات عن بعضها.
- يساهم الاقتصاد القائم على قطاع الصناعة في تراجع معدلات البطالة، إذا أنه يوفر فرص للعمالة وإضافة وظائف جديدة ويجدر الإشارة إلى أن ارتفاع مستويات البطالة من أكبر المشكلات التي تقع فيها أغلب الدول النامية التي تفتقر إلى الصناعات.

[1]– مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 39.

[2]– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- توضيح العالقات بين الشركات العاملة في نفس السوق.
- تأثير العلاقات بين المؤسسات على الاقتصاد بوجه عام.
- إدراك التغيرات الطارئة على القطاع الصناعي داخل الدولة.
- تحديد مدى تنافسية السوق وتداعيات هذا على الحالة الاجتماعية للمواطنين.
- العوامل التي تساعد الشركات على الاستمرارية في السوق، أو بمعنى أخر تحديد الأسباب التي تجعل الشركات تدخل وتخرج من السوق.

4 – أهمية الصناعة: تعتبر قضية التصنيع والتطور الصناعي عنصرا هاما في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فبدون بناء صناعات قوية مبنية على استخدام الأساليب الحديثة والإنتاج الصناعي، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل، وأهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعله عنصرا أساسيا في تحسين مستويات المعيشة للسكان وزيادة الدخل الفردي كما أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات ويمكننا إبراز أهمية الصناعة من خلال النقاط التالية:

- تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم.
- تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي في على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة.
- يعتبر التطور الصناعي كعنصر أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية.
- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الاثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها الاقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.
- يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دورا مهما في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخيل وتحسين مستوى الرفاهية.

ثانيا: بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات.

1. تصنيف الصناعات:

1.1. تصنيف الصناعات حسب أهمية المنتوج:

إذا كان تصنيف الصناعات على أساس أهمية المنتوج فإنه يمكننا التمييز بين نوعين وهما[1]:

أ. **الصناعات الثقيلة:** وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

ب. **الصناعات الخفيف: وتتمثل** في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية، والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب

2.1. تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (OCDE 2005) فإنه يمكن تصنيف مختلف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف وهي الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والتي تتميز بعمليات الإنتاج كثيفة العمالة وانخفاض كثافة رأس المال والصناعات متوسطة التكنولوجيا والتي تتميز بكثافة رأس المال ومهارة اليد العاملة، والصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة ومن أهم مميزاتها أنها تعتبر من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا معا[2].

أ. **الصناعات منخفضة التكنولوجيا:** وتشمل الصناعة الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات التبغ، الصناعة النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية، مصنوعات الورق والمنتجات الورقية، مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر.

ب. **الصناعات متوسطة التكنولوجيا:** وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي، صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.

ج. **الصناعات عالية التكنولوجيا: ويتمثل** هذا النوع في الصناعات الكيميائية، وصناعة الآلات والمعدات الإلكترونية والحواسيب وصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات، والصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية إضافة إلى صناعة المركبات الآلية والمقطورات ومعدات النقل.

---

[1]– نفس المرجع، ص 50.

[2]–منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2013، ص 12.

3.1. التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية:

حسب التصنيف القياسي الدولي الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها استخداما في الإحصاءات الصناعية الدولية، فان القطاع الصناعي يتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية وهي[1]:

أ. **التعدين والمقالع (المحاجر):** وتضم هذه المجموعة أربعة فروع صناعية وهي استخراج الفحم الحجري والنفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن النفسية، واستخراج المواد المعدنية الخام.

ب. **الكهرباء والماء والغاز:** وتضم الصناعة المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، والماء والغاز.

ج. **ا لصناعة التحويلية:** وتضم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية المتمثلة في:

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
- صناعة المنتجات والملابس والصناعات الجلدية.
- صناعة الخشب ومنتجاتها بما فيها الأثاث.
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية.
- صناعة المنتجات المعدنية والأساسية.
- صناعات تحويلية أخرى.

المطلب الثاني: مساهمات القطاع الصناعي.

أولا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي.[2]

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهده الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة

[1]– مخضار سليم، مرجع سبق دكره، ص 100.

[2]– بوصافي كمال، **الاقتصاد الكلي**، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 6-7.

المستهلكة في دالك الإنتاج، حيث يمكننا تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات ندكر منها القطاعات التالية:

الصناعات الاستخراجية: يشتمل هدا القطاع على المناجم والمحاجر. ويختص أساسا بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم المعادن والخام والسوائل كالنفط الخام والغازات كالغز الطبيعي كما يشمل هدا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والابار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

التشييد: ويشتمل هدا القطاع بصورة رئيسية على المقاولين العمين والخاصين المرتبطين بكل رئيسي بعقود البناء والتشييد ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع البناء والتشييد مثل أعمال البياض أو الأعمال الصحية .... إلخ، وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن مع المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد.

الصناعات التحويلية: يعني هاا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الالي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة سواء تم هدا العمل اليا أو يدويا، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هدا القطاع عددا من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية والكيماوية والبتروكيماوية وصناعة والصناعات الكهربائية الالكترونية وصناعة المعدات الرأسمالية ووسائل النقل وغيرها.

ثانيا: مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل.

ويقصد بها التوظيف أو توفير اليد العاملة، تسعى السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي حيث تم وضع استراتيجية تطمح إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام من خلال السعي إلى الحفاظ على أداة الإنتاج وتنويعه النسيج الصناعي وهذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي[1].

[1]– تيشات سلوى، **أثر التوظيف العمومي على كفاءة الموظفين بالإدارات العمومية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010/2009، ص 32.

المبحث الثاني: التقسيم الوظيفي لقطاع الصناعة.

المطلب الأول: الصناعة التحويلية.[1]

هي عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطيه كما يمكن تعريفها بأنها: الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل اخر قابل للاستفادة منه، وتهدف الصناعة التحويلية إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والخامات الاستخراجية وتحويلها إلى مواد وسيطة وسلع نهائية ومن الصناعات التحويلية المهمة صناعات مواد البناء مثل الإسمنت والحديد والصلب والألومنيوم والصناعات الهيدروكربونية وصناعات الأسمدة وصناعة السيارات، وصنعة الدواء حيث أن مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية يشير إلى مدى التقدم والتطور في القطاع الاقتصادي وتحليل مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية يعتبر ذا أهمية لأنه يعكس الزيادة الصافية في الإنتاج العام ككل لكل فرع يبين مدى حدوث تطور أو انخفاض في هذا القطاع وتساهم الصناعات التحويلية في حركة التجارة بشكل رئيسي من خلال حجمها من الصادرات الصناعية الكلية كما تهدف الصناعة التحويلية إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والخامات الاستخراجية وتحويلها إلى مواد وسيطة وسلع نهائية.

أولا: صناعات مواد البناء:

يأخذ مفهوم صناعة مواد البناء والتشييد إطارا أكثر تحديدا، إذ يمثل هذا المفهوم المواد البنائية مثل المواد اللاصقة مثل الإسمنت وقد يأخذ مفهوم صناعة مواد البناء والتشييد إطارا أكثر تحديدا، إذ يمثل هذا المفهوم المواد البنائية الصرف مثل الطابوق المفخور والبلوك والثرمستون والطابوق الجيري هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك المواد اللاصقة أو الماسكة مثل الإسمنت أما الاتجاه الآخر فيتمثل بالمواد الداخلة في صناعة مواد البناء والتشييد نفسها كمادة انشائية مثل النورة، وعلى وفق ذلك يمكن أن يطلق على هذا النشاط الصناعي تسمية صناعة المواد البنائية والإنشائية.

ثانيا: صناعة الإسمنت.

وهو المادة الرابطة والناعمة التي تتصلب وتقصى فتملك بذلك خواصا تماسكية بوجود الماء مما يجعله قادرا على ربط مكونات الخرسانة ببعضها البعض وفي مصر، أعلنت وزارة التجارة والصناعة أنها بصدد منح 14 ترخيصا جديدا لإقامة مصانع الإسمنت في محافظات جنوب وشمال سيناء والسويس لتوفير احتياجات التوسعات العمرانية بما يضيف حوالي 21 مليون طن سنة للطاقات الإنتاجية القائمة. وقد تم فعلا منح تراخيص

[1]– تشات سلوى، نفس المرجع، ص40.

لإقامة مصانع إسمنت في كل من بني سويف والسويس وألمانيا وقنا. ورفع رسم تصدير طن الإسمنت لصالح تلبية الطلب في السوق المحلي.

ثالثا: صناعة الحديد والصلب:

هو عبارة عن سبيكة تصنع أساسا من الحديد بمحتوى كربون يتراوح بين 0.2 و2.04% حسب الدرجة فهو أكثر مقاومة للصدأ من الصلب ويتم لحمه بسرعة تجاوز الإنتاج العالمي من الصلب الخام مستوى المليار طن للعام الرابع على التوالي، أي أنه ارتفع بمعدل سنوي وسطي خلال الفترة2000 / 2007، قدره 10.5 في المائة .واستمرت أسعار بعض المنتجات النهائية للحديد والصلب في الارتفاع خلال عام2007 وتراوحت نسب الزيادة فيها بين 9.0 في المائة و 21في المائة.

رابعا: صناعة الألمنيوم.

هو عنصر كيميائي رمزه AL وعدده الذري 13 وهو يقع ضمن عناصر الدورة الثالثة وفي المرتبة الثانية في المجموعة الثالثة عشر وهو خفيف ذو لون أبيض فضي ويتميز بانخفاض كثافته وهو قابل للسحب والطرق استمر تذبذب سعر طن الألمنيوم الأولي في الأسواق العالمية وتراوح ما بين 2400–2800 دولارا للطن ومن تذبذب السعر يلاحظ أن الاتجاه العام كان نحو الانخفاض، رغم ارتفاع تكلفة الطاقة، إذ استقر عند مستوى 2400إلى 2600 دولار للطن خلال النصف الثاني من العام، ولعل ذلك يرجع جزئيا إلى زيادة العرض على الطلب نتيجة دخول طاقات جديدة مرحلة الإنتاج.

ونظراً لزيادة الطلب العالمي على الألمنيوم الأولي خصوصاً في الهند والصين وبعض دول الشرق الأوسط وتوفر مزايا نسبية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمثل في امتلاكها لاحتياطيات الغاز الطبيعي، وقربها من الأسواق الرئيسية، وانتهاج دول المنطقة لسياسات تنويع مصادر الدخل، وإلغاء الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها دول الاتحاد الأوروبي على الواردات، تعززت اقتصاديات صناعة الألمنيوم الأولي في المنطقة، وأدى ذلك إلى إحداث صناعات تحويلية لاحقة تعتمد عليها مثل صناعة مقاطع وسحب الألمنيوم.

وفي السعودية، وقعت شركة معادن اتفاقية مع شركة كندية للمساهمة في تطوير مخزون البوكسات السعودي وبناء وتشغيل مجمع لتحويل المعدن إلى فلز. تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 7 مليار دولار يتضمن المشروع تطوير منجم في شمال المملكة يحتوي على حوالي 90 مليون طن من البوكسايت، وبناء محطة كهرباء طاقتها1400 ميجاوات، وإنشاء مصفاة للألو مينا طاقتها 1.6 مليون طن/سنة ومصهر للألمنيوم سعته 720 ألف طن/سنة شمال منطقة جبيل الصناعية، ومن المتوقع أن يبدأ المشروع في الإنتاج عام 2011 وتسعى السعودية إلى زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي لمواجهة احتياجات المصاهر والمشاريع البتروكيماوية الجديدة. وطورت البحرين صناعات لاحقة للألمنيوم الأولي الذي تنتجه شركة" ألبا "من بينها مصنع ينتج 7 آلاف طن من مسحوق الألمنيوم وتنتج شركة بحرينية أخرى نحو 165 ألف طن/سنة من رقائق الألمنيوم وهي بصدد توسعة مصنعها لإنتاج حوالي 200 ألف طن/سنة.

وتم خلال العام وضع حجر الأساس لمشروع ألمنيوم قطر في منطقة أمسيعيد الصناعية بتكلفة تقديرية قوامها 5.6 مليار دولار يتضمن المشروع إنشاء محطة للكهرباء قدرتها 1250 ميجاوات ومرفأ للتوريد والتصدير ومصهر بطاقة 585 ألف طن/سنة ومصنعاً لأقطاب الكربون ووحدتين لصب مقاطع الألمنيوم. ويعد المشروع استثماراً مشتركا بين شركة قطر للبترول وشركة نرويجية، ويتوقع أن يبدأ المصنع في الإنتاج نهاية عام 2009 وأن تتم توسعة المشروع لاحقاً لتصل طاقته الإنتاجية إلى مستوى 1.2 مليون طن/سنة. ولا تقتصر مشاريع الألمنيوم الجديدة على دول الخليج، إذا أبرمت شركتي مبادلة للتنمية ودوبال الإماراتيتين اتفاقاً مع شركة سوناطراك الجزائرية لبناء أول مصهر للألمنيوم في الجزائر طاقته حوالي 700 ألف طن من الألمنيوم الأولي يوجه معظمه للتصدير إلى الأسواق الأوروبية .يتكون المشروع من مرفأ للاستيراد والتصدير ومحطة للكهرباء قدرتها حوالي 2000 ميجاوات، وتبلغ تكاليف المشروع التقديرية نحو 8 مليار دولار.

المطلب الثاني: الصناعات الاستخراجية[1].

المقصود بالصناعة الاستخراجية المواد الخام التي تستخرج من باطن الأرض مثل المعادن تعتمد الصناعات الاستخراجية على الموارد الطبيعية التي يمكن أن تجدد أو تعرض مثل صناعة الفوسفات والإسمنت وكثير من الثروات مثل النفط والفلزات، وتتكون الصناعة الاستخراجية في الدول العربية من صناعة واستخراج النفط والغاز (صناعة استخراجية نفطية) وصناعات استخراج الخامات المعدنية مثل الحديد والنحاس والذهب، وصناعات استخراج المواد غير المعدنية مثل مواد البناء والفوسفات والبوتاس.

صناعة استخراج النفط والغاز.

يشمل قطاع النفط جميع عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل بواسطة ناقلات النفط، الأمر الذي تخشى أوساط هذه الصناعة أن يؤدي إلى إحداث تباطؤ في نمو الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي، ما ينعكس سلبياً عاجلاً أم أجلاً، على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، خصوصاً تلك التي أضحت في أمس الحاجة لعائداته لتمويل مشاريعها التنموية ال وقد تحقق خلال العام عدد من التطورات في مجالات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج في عدد من الدول العربية، وعلى وجه الخصوص، في آل من ليبيا، اليمن، السودان والجزائر[2].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

اهتم العديد من الباحثين بموضوع القطاع الصناعي أو الاقتصاد الصناعي نظرا للأهمية التي تلقاها الصناعة في مجال الاقتصاد، كما اختصت أيضا العديد من الدراسات بالحديث عن أهمية ودور الصناعة في ترقية وتطوير الاقتصاديات، حيث يهتم هذا الجزء بعرض الدراسات السابقة المرتبطة بالقطاع الصناعي.

[1]– بوصافي كمال، مرجع سبق دكره، ص 13.

[2]– تيشات سلوى، مرجع سيق ذكره، ص46.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

- **الفرع الأول:** دراسة مخضار سليم والتي كانت بعنوان" دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية "أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017-2018.

وقد هدفت الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية لصادرات السلع العربية (16 دولة) في الأسواق الدولية باستخدام مجموعة من المؤشرات المحسوبة من بيانات مصنفة حسب المستوى الثالث للسلع الأساسية خلال الفترة (2006،200)، ومن بين أهم المؤشرات التي استخدمها الباحثان، مؤشر تنويع الصادرات، ومؤشر تركز الصادرات ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) ومؤشر التجارة داخل الصناعة، وقد أشارت الدراسة إلى فشل الدول المصدرة للنفط خلال الفترة. (2000-2006) في تعزيز قدرتها التنافسية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، أما بقية الدول كالأردن تونس، المغرب ومصر، فقد شهدت تحولا اقتصاديا مبنيا على القطاع المنتج حيث تمكنت من رفع مستويات تنافسية منتجاتها الصناعية والزراعية وتحقيق تقدم ملحوظ في صادراتها من المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة في الأسواق الدولية، وبالنسبة لمنهجية الدراسة فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والتحليلي إضافة إلى المنهج المقارن، وبما أننا قمنا بدراسة مقارنة كان علينا التعامل مع كم هائل من الإحصائيات الخاصة بكل دول، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير لجملة من النتائج تلخصت في أن لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في نشاطه على الحماية الحكومية، وغير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بالاقتصاديات المتقدمة من حيث التموين واستخدام التكنولوجيات الحديثة وعدم تطويرها محليا، وهو الأمر الذي جعل أغلب الصناعات التحويلية تعتمد على استيراد المواد النصف مصنعة وتركيبها وتعبئتها دون اللجوء إلى الإنتاج الحقيقي المبني على استغلال الموارد الطبيعية والموارد الفلاحية وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

يشير التطور الكبير للواردات إلى عجز القطاع الصناعي الجزائري على تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في نمو الطلب وتعدد أذواق المستهلكين في ظل تحسن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة الناتج عن ارتفاع الأجور وارتفاع مستوى القدرة الشرائية خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تلبية تلك الحاجيات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية.

إن أهم ما يميز الصادرات السلعية الصناعية لكل من تونس ومصر والمغرب خلال فترة الدراسة هو تركزها على عدد كبير من المنتجات وبشكل متنوع، بينما الصادرات الصناعية الجزائرية انحصرت في عدد محدود من المنتجات وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي.

من خلال تحليلنا لتنافسية القطاع الصناعي الجزائري ودول المقارنة يتضح جليا أن القطاع الصناعي الجزائري لازال يسيطر عليه وبشكل كبير قطاع المحروقات، أما خارج المحروقات فأهم ما يميز الصناعات

التحويلية هو ضعف الإنتاجية وعدم التنوع، والافتقار لمقومات الإنتاج بأحجام كبيرة، عكس دول مصر والمغرب وتونس التي تملك قاعدة صناعية تحويلية تتميز بالديناميكية الكبيرة والتنوع ، كما أن استراتيجيتها الصناعية مبنية على نوعين من الصناعات وهي الصناعات الاستهلاكية ذات الكثافة العالية لليد العاملة والموجهة نحو السوق الداخلية، والصناعات الرأسمالية ذات التكنولوجيا المتوسطة والمتطورة التي تتميز بقيمتها المضافة العالية والموجهة نحو الأسواق الخارجية من أجل التصدير.

- **الفرع الثاني:** دراسة الدكتور مصطفى بودرامة بعنوان "التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر " مجلة بحوث كلية الآداب، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الفضاء الأور ومغاربي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف 1.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علة الوضع الراهن للصناعة الجزائرية وعلى مساهمة الصناعة في القيمة المضافة، وفي التوظيف والتصدير كذلك محاولة حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي وجاءت الدراسة من النتائج:

- العمل على الاستفادة من التجارب الدول التي استطاعت النهوض بقطاعها الصناعي خاصة التي ركزت على الصناعة الغذائية والصناعة النسيجية.
- خضوع السياسة الصناعية العامة والمشاريع المحددة في مجال الصناعة لتقييم والمساءلة بشكل دوري.

- **الفرع الثالث:** دراسة كل من عبد الرحمان عجيبة ويزيد خير الله بعنوان " الصناعات المصنعة في الجزائر ودورها الاقتصادي والاجتماعي 1965-1985 "مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2017-2018.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى مساهمة الصناعات المصنعة في تطوير الجانب الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بإتباع المنهج التاريخي الوصفي في وصف حالات مختلف دراسات ميدانية والمنهج الإحصائي ونتائجها تمثلت في:

- ارتفاع معدل الاستثمار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام حيث بلغ 45,71 وهو معدل جد عالي ينم على إرادة قوية لإنجاح نموذج التصنيع.
- ظهور عدة شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية مكن الجزائر من بناء عدة مصانع مهمة منها إنشاء مركب الحجار للحديد والصلب، المؤسسة الوطنية للفوسفات.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الإنجليزية.

- **الفرع الأول:** R.Arena et L. benzoni et de Bandt. 1999: Traité d'économie industrielle 2 eme édition. Editeur Economica paris.).

يوضح المقال مفهوم الاقتصاد الصناعي والظروف التي نشأ وطهر فيها الاقتصاد الصناعي، من خلال عرضه لمجموعة من الخصائص والأشخاص التي ساهمت في ظهور الاقتصاد الصناعي والأماكن التي ظهر بها وأسس العمل فيه وتأثيراته على الاقتصاد ككل، كذلك عرض أفكاره من أجل فهم مبادئه باستخدام مقاربة منهجية تركز على الجزئي والكلي حيث استعرضت دراسة منهجية للاقتصاد الصناعي الدولي لتحديد مستوى انتشار الاقتصاد الصناعي في الاقتصاد العالمي وفي بعض الدول المختارة.

وبينت الدراسة أن الاقتصاد الصناعي يؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاديات العام إما بالإيجاب أو بالسلب.

- **الفرع الثاني:** Jean-louis magakian , Mariel-Audrey payaud .2007 : 100 fiches pour comprendre la stratégie de l'Enterprise 2eme édition . éditeur bréal paris

هدفت هذه الدراسة في الواقع إلى وضع مفهوم واضح للصناعة أو القطاع الصناعي وذالك بعدة طرق أولا تطرق لمفهوم الصناعة حسب كابرل والذي يؤكد أن الاقتصاد الصناعي يهتم بجميع النشاطات الصناعية الكبيرة، مع توضيح القطاعات التي تشملها الصناعة في القطاع الصناعي وطبيعة تلك الصناعات.

❖ **القيمة المضافة العلمية:**

نظرا لأهمية البحث في متغيرات موضوع دراستنا سنعرض أهم النقاط التي عالجتها الدراسات السابقة بالتركيز عل أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية وأيضا محاولة ضبط أبعاد الفجوة العلمية بينها.

❖ **أوجه التشابه:**

إن الدراسات السابقة ركزت على بعض الجوانب التي تطرقنا إليها في دراستنا وتمثلت أهم نقاط التداخل التي تضمنتها الدراسات في:

- تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الصناعي.
- التطرق إلى مدى جاهزية الجزائر في الاندماج في القطاع الصناعي.
- أهمية القطاع الصناعي في دعم وتطوير الاقتصاديات.
- ضرورة الاهتمام بالإنتاج الصناعي وتحسين جودته.

- دور الحديد والصلب والسمنت في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاي يسطر عليه صناعة المحروقات.

❖ **أوجه الاختلاف:**

تم التطرق في الدراسة الحالية إلى نقاط معينة مختلفة أو تم التوسع فيها بخلاف الدراسات السابقة وهي:

- اعتماد طريقة IMRAD في إعداد الدراسة الحالية وهي منهجية علمية قائمة على التركيز على الجانب التطبيقي أكثر بحيث تعطيه 80% من حجم الدراسة والباقي يتضمن الجانب النظري.
- إبراز الأهمية الكبيرة للدور الذي تلعبه صناعتي الحديد والاسمنت في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

❖ **الفجوة العلمية:**

إن تطوير الاقتصاد الصناعي أمر لابد منه ولا يمكن التحول إليه دون التركيز على العنصر البشري باعتباره عنصر أساسي والمدبر في استراتيجية ترقية الصادرات وبالتالي القطاع الصناعي.

ركزت الدراسات السابقة على الحديث حول الاقتصاد الصناعي وإبراز دوره في التوجه نحو الاقتصاد العالمي، كما أوضحت أهمية بناء اقتصاد حقيقي كامل قائم على الصناعات المتنوعة ودور كل من فرعي الصناعة الاستخراجية صناعة الحديد والصلب والاسمنت في ترقية صادرات خارج نطاق المحروقات وأهمية ترقية الصادرات، أشار الباحثون إلى أن إقامة بنية تحتية قوية وتطويرها بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات الصناعية شرط ضروري لا يمكن التنازل عنه لبناء اقتصاد متطور وقوي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تم ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الصناعي، وقد تمت الإشارة إلى أن الصادرات هي أحد أهم ركائز الاقتصاد الصناعي العالمي حيث تساعد على دخول العملة الصعبة وكدلك تنويع المداخيل، والتي تعتبر عامل أساسي للاندماج فيه فلابد للدول من إرساء بنى تحتية صلبة خاصة بالصادرات الصناعية لتمكنها من بناء اقتصاد قائم على الصناعات كما تم عرض أهداف وأهمية القطاع الصناعي بالنسبة للدولة وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب شغل فعند الانفتاح على العالم الخارجي و تطور القطاع الصناعي هذا يساعد على توفير مناصب شغل عالية وهذا يساعد في نمو وتطور الاقتصاد الدولي.

الفصل الثاني:

تمهيد:

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، لكن بدون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المنشودة بالمفهوم الشامل، كما أن الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال يجعل اقتصادنا الوطني مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي.

سنحاول في هذا الفصل تحليل ودراسة إمكانيات التصنيع في الجزائر من خلال عرض مختلف التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 2015 واستراتيجية القطاع الصناعي ومساهماته في تطوير الاقتصاد، لأنه بدون تحليل البنية الاقتصادية والتطور التاريخي للقطاع الصناعي الجزائري وعلى أساس منهج علمي لا يمكن فهم الواقع الموضوعي للصناعة الوطنية وبالتالي لا يمكن وضع استراتيجية صحيحة مبنية على أسس علمية لتطويرها وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة قطاع الصناعة في بعض المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الثالث: مساهمة كل من صناعتي الحديد والصلب والإسمنت في الميزان التجاري.

المبحث الأول: تشخيص القطاع الصناعي في الجزائر.

إن الهدف من تطوير القطاع الصناعي هو توسيع القاعدة الإنتاجية وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه أي تقلبات فقد سطرت الحكومة جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني وتسهيل الاستثمار العمومي والخاص في مجموعة من القطاعات أهمها قطاع الصناعة.

المطلب الأول: نبذة عن القطاع الصناعي في الجزائر.

أولا: المرجعية التاريخية لقطاع الصناعة في الجزائر[1].

سعى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال تبني الدولة للمخططات التنموية مع نهاية الستينيات من القرن الماضي، حيث تجسدت بداية باستراتيجية الصناعات المصنعة فمنحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب، وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة فقد أقتنع واضعو سياسات التنمية في الجزائر أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه و التصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة، إن إتباع لهذا النموذج للتصنيع لم يكن له سلبيات لأنه مكنها من بناء عدة مصانع كبيرة، يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد لو أنها استغلت استغلالا أمثلا واعتمدت على المردود الاقتصادي عوض المردود الاجتماعي، ولكن بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجو منه وبقي مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد للمعدات الصناعية ويرجع ذلك لأسباب عديدة من بينها نقص المهارات والكفاءة، ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية، غياب التكامل بين القطاعات ، فالواقع كشف عن اقتصاد هش معرض للهزات، لارتباطه تمويلا بمصدر هو الآخر عرضة لعدم الاستقرار وهو البترول.

وكنتيجة لاعتماد المفرط للجزائر على العوائد النفطية والارتباط التام للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات فلقد تعرضت الجزائر لأزمة حادة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الثمانينات، وتجلت خاصة في الانخفاض المستمر في أسعار البترول سنة 1986 وبلوغها أدنى مستوياتها، يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار بعد سنة 1985 مما عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات، والذي نجم عنه ارتفاع ثقل ديون المؤسسات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، على المستويين الداخلي والخارجي وبالتالي عجز في الموازين الدولة الخارجية منها والداخلية، فاختلال الجهاز الصناعي، حيث عاش الاقتصاد أزمة متعددة الجوانب

[1]–د السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، الجزائر، ص 281.

تجسدت أساسا في أزمة مالية عميقة أثرت على انخفاض مختلف أوجه النشاط الأخرى كالإنتاج والتسويق .....إلخ

فانطلاقا من ظروف الاقتصاد الجزائري، آنذاك كان لابد من اعتماد مخطط إصلاح اقتصادي جديد ومكمل لما سبقه يمس الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والمؤسسات العامة بصفة خاصة، وتمثل هذا الإصلاح في تبني سياسة اقتصادية جديدة اصطلح عليها في الجزائر باستقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية، تبعتها بعد ذلك إصلاحات سياسية أخرى تمثلت في إعادة الهيكلة الصناعية، اضطرت الجزائر للتوجه للمنظمات الدولية من أجل حماية اقتصادها من الانهيار حيث تميز الوضع بتراجع كلي للدولة على الاستثمار في المجال الصناعي، فكان تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف البنك الدولي والصندوق الدولي في فترة التسعينات والمتمثلة في تطبيق الدولة لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال المدة 1994-1998 الذي يجعل من الخوصصة المحور الأساسي والشرط الضروري لكل الدعم والمساعدات وهذا يدفع بالجزائر إلى إصدار قانون الخوصصة، بهذا نصل إلى أن الاختيار الاستراتيجي للتنمية في الجزائر خلال فترة 1965-1979 كان له الأثر في الوضعية التي ألت أليها الصناعة الجزائرية.

وفي سنة 1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة، فأسعار المحروقات بدأت بالارتفاع مما ساعد على إعادة بناء رصيد الاحتياطات الخارجية، فضلا عن بداية تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي نهائي بلغ 1.216مليار د ج ، تم تدعيمه ببرنامج إنعاش النمو(2005-2009) وقدر الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج نهاية 2009 بـ 9.680 مليار د ج (حوالي 130 مليار دولار) ثم يأتي بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار وقد كانت البرامج السابقة تخصص مبالغ معتبرة لتطوير القطاع الصناعي، إلا أنها كانت عبارة عن توسع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات، ولم تكن استثمار إنتاجي[1].

ثانيا: التقسيم الوظيفي لقطاع الصناعة في الجزائر[2]

التقسيم الوظيفي لقطاع الصناعة في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصاء ONS: يتم تحديد بنية القطاع الصناعي حسب الديوان الوطني للإحصائيات على العديد من المجموعات منها :

- الطاقة والمحروقات.
- المناجم والمحاجر.
- صناعة الحديد والصلب والتعدين والصناعة الميكانيكية والكهربائية.

[1]- د السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 282.
[2]- مخضار سليم، مرجع سبق دكره، 100.

- مواد بناء الفخار والزجاج.
- الصناعات الكيميائية، المطاط والبلاستيك.
- الصناعات الفدائية، التبغ والكبريت.
- الصناعات النسيجية.
- صناعة الجلود والأحدية.
- صناعة الخشب والورق.

ثالثا: خصائص القطاع الصناعي في الجزائر.[1]

إن الصناعة الجزائرية تتميز بالخصائص التالية:

أ- نقاط قوة القطاع الصناعي:

- وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانيات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة
- وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة، ومختلف المهن.
- توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة، وجود سوق عمومية لمختلف المنتجات.
- الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي.
- فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل.
- امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه.
- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة

ب- نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي:

- تجهيزات إنتاج قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة، واستخدام ناقص للطاقات الإنتاجية
- موقع جغرافي غير مناسبا لبعض وحدات الإنتاج (الصلب والميكانيك....).
- ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية.

[1]- د السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، نفس المرجع السابق، ص 283.

- قيمة مضافة منخفضة (ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم).
- ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني، والتأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.
- التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وإيراداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.
- الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار.
- محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير.
- مرد ودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- الحماية وضعف القدرة على المنافسة، إن نشوة الصناعة الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة. بالإضافة إلى انحصار عملها في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين وعدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، وبالتالي فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ومنافسة منتجاتها.
- عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلا عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية.

فالخصائص التي تم ذكرها آنفا توضح لنا الوضعية الحرجة التي تعاني منها الصناعة الجزائرية والتي تستوجب ضرورة تنميتها وإنعاشها.

رابعا: تطورات القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)

شهدت هذه الفترة تحولات جذرية على عدة مستويات سواء على مستوى الوضع الأمني والذي بدأ يتميز بنوع من الاستقرار بداية من سنة 2005 إذا ما قارناه بسنوات التسعينيات، إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصاد

الجزائري خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى الأمور الإيجابية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة وأولها هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109.5 دولار سنة 2012، مما كان له الأثر الإيجابي على ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة وارتفاعها من 10 مليار دولار سنة 1998 إلى 57 مليار دولار سنة 2010، كما عرف أيضا ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تطورا كبيرا حيث انتقل من 7.4 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 20.1 مليار دولار سنة 2011. كل هذه المؤشرات توضح جليا بأن الجزائر عاشت أريحية مالية خلال هذه المرحلة ولا مثيل لها منذ سنوات السبعينيات، حيث كان من المفروض القيام بتنمية اقتصادية وصناعية شاملة ومتوازنة من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل التبعية للأسواق الخارجية.[1]

ومن بين المرتكزات التي ترتكز عليها معالم الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة هو تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب، إضافة إلى إتمام عملية خوصصة المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا وماليا، وبهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة التي بلغت حدود 29.5% سنة 2000. كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات وكذا الصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية، لكن إلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي، وبالتالي يجب أن تكون نسبة الاندماج في هذه الصناعات بمستويات عالية وأكثر من 50% حتى يمكننا القول أن الجزائر تسير في خطى الدول الناشئة وبإمكانها تحقيق الاستقلال الاقتصادي و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.[2]

1- الاستثمار في القطاع الصناعي للفترة (2000 – 2015):

في هذا الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي وتحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه القوانين والمراسيم:

---

[1]- عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره1830-1985**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 128.

[2]- عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف سياسية واقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 19.

- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز نشاط هذا الصندوق على تسهيل عملية الحصول على قروض ومنح الضمان الذي تشترطه البنوك والمؤسسات والمشاريع الاستثمارية المجدية.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 2003/09/06 والمعدل والمتمم للمرسوم رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تقوم هذه الوكالة بمرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية على انجاز مشاريعهم، سواء من حيث التمويل والانجاز والاستشارات ومنحهم العديد من الإعانات والامتيازات كتخفيض نسب الفوائد على القروض والإعفاءات الضريبية.

- المرسوم التنفيذي رقم 05-1965 والمؤرخ في 2005/05/03 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أوكلت لها المهام التالية[1]:

  - تفعيل الإبداع والابتكار التكنولوجي على مستوى المؤسسات وحثها على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.
  - جمع المعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات ومجال نشاطها من أجل استغلالها ونشرها.

- الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 2008/07/15 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية، وبموجب هذه الأمر تم تغيير وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات(APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) التي تتولى المهام التالية[2]:

  - تعمل الوكالة على ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
  - تقوم الوكالة بمرافقة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.
  - تسهيل الإجراءات المتعلقة بتأسيس المؤسسات وإنشاء المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

---

[1]- رعاد علي، بولكاريف نادية، **الاستثمار الأجنبي المباشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة الاقتصاد الجديد، 2(15)، 2016، ص344.

[2]- رعاد علي، نفس المرجع، ص 346.

-لها جميع الصلاحيات فيما يخص تسيير صندوق دعم الاستثمار والتأكد من احترام المستثمرين للالتزامات والتعهدات خلال مدة الإعفاء من الضرائب والرسوم.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإنه وخلال الفترة 2002-2012 تم تسجيل حوالي 32004 مشروع استثماري في جميع قطاعات النشاط بقيمة إجمالية قدرها 2546.84 مليار دج، منها 31594 مشروع ذو رأس مال محلي أي بنسبة 99%، بينما بلغت عدد الاستثمارات ذات رأس المال الأجنبي حوالي 410 مشروع بنسبة 1%، أما عن توزيع هذه الاستثمارات حسب الحالة القانونية فنجدها تتشكل من 31638 مشروع تابع للقطاع الخاص بنسبة 99%، بينما بلغت عدد المشاريع التابعة للقطاع العام 328 مشروع بنسبة 1%، أما عدد المشاريع المختلطة في إطار الشراكة فقد بلغ 38 مشروع، وهذا يوضح جليا أنه وبالرغم من التحفيزات والامتيازات التي منحتها الدولة الجزائرية من أجل تشجيع وجذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هذه الأخيرة بقيت تسجل مستويات متدنية .وبالنسبة لتوزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال هذه الفترة حسب قطاع النشاط فيمكننا عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول(01): المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لفترة (2002 – 2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الصناعة	3445	11	1569597	62	103660	35
البناء والأشغال العمومية	5900	18	226627	9	100991	34
النقل	18697	58	233667	9	46079	15
الخدمات	2844	9	328947	13	35147	12
الفلاحة	491	2	23657	1	5139	2
الصحة	430	1	25711	1	4582	2
السياحة	195	1	135595	5	3517	1
التجارة	2	-	3040	-	-	-
المجموع	**32004**	**100**	**2546840**	**100**	**299115**	**100**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.Andi.DZ

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاعي البناء والأشغال العمومية والنقل استحوذا على 76% من المشاريع الاستثمارية كما أن نسبة المشاريع المتعلقة بقطاع الصناعة بلغت 11%، وهذا يدل على أن المستثمرين دائما يفضلون القطاعات ذات الربحية والمردودية الأعلى، زيادة على ذلك فإن تركز الاستثمارات نحو قطاعات البناء

والأشغال العمومية والنقل وحتى قطاع الصناعة مرتبط بالبرامج التنموية التي شهدتها هذه المرحلة وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) والذي بلغت تكلفته حوالي 6.9 مليار دولار، وبرنامج دعم النمو (2005–2009) والذي بلغت مخصصاته المالية حوالي 150 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو (2010 – 2014) والذي بلغت قيمة اعتمادا ته المالية حوالي 286 مليار دولار، وكل هذه البرامج كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية والبنى التحتية المتمثلة في توسيع شبكات الطرقات والسكك الحديد وبناء المساكن والمنشآت الاجتماعية كالمدارس التربوية والمستشفيات والجامعات، وفي المجال الصناعي فقد تم اعتماد حوالي 150 مليار دج من أجل إنشاء مناطق صناعية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيماوية.

2- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000–2015)

عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار خلال الفترة (2000–2015) حيث تراجعت من 47% سنة 2000إلى 41% سنة 2002 لتعاود الارتفاع سنتي 2006 و2008 أين فاقت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام عتبة 50% وهذا مرتبط بانتعاش قطاع الطاقة والمحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية زيادة إلى ارتفاع الإنتاج من حوالي 1,31 مليون برميل في اليوم سنة 2004 إلى حوالي 1.43مليون برميل سنة 2006، لكن بعد سنة 2008 تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى حدود 39% و 32% سنتي 2012 و2014 على التوالي، والسبب في ذلك هو تراجع مساهمة قطاع المحروقات من 47% سنة 2008 إلى 28 سنة 2014، إضافة إلى ذلك نجد أن الصناعة التحويلية هي الأخرى عرفت تراجعا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام أين بلغت حدود 4% خلال الفترة (2006–2014) أما عن مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال هذه الفترة، نجده يتمركز بقوة في قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبة مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية حوالي 55%، بينما كانت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية جد ضعيفة ولم تتجاوز عتبة 2% خلال الفترة (2000–2015) . وإذا أخذنا بعين الاعتبار جميع القطاعات المشكلة للصناعة التحويلية، نجد أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للصناعات الغذائية بلغت حوالي 83% خلال هذه الفترة، وبلغت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة لصناعة الأحذية والجلود 84% وفي صناعة النسيج بحوالي 81%، وكانت مساهمته في الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك 60%، وصناعة الخشب والورق بحوالي 46%، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة لصناعة مواد البناء حوالي 47%، أما بالنسبة للصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية فلم تشهد وجودا للقطاع الخاص بنفس الكثافة في الصناعات السابقة نظرا لكون هذا النوع من الصناعات يتميز بكثافة رأس المال

والتكنولوجيا العالية، حيث عرفت مساهمته في القيمة المضافة لهذه الصناعات مستويات مدنية لم تتجاوز نسبة 9% خلال نفس الفترة[1].

الجدول (02): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2015) (الوحدة مليون دج)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	معدل النمو السنوي (%)
2000	1711510,00	42	-	238459,10	6	-	1949969,10	47	-
2002	1577974,10	35	-4	276614,20	6	7.7	1854588,30	41	-2.5
2004	2442539,00	40	24.4	314772,00	5	6.7	2757311,00	45	21.9
2006	4037734,10	47	28.6	358340,10	4	6.7	4396074,20	52	26.3
2008	5195039,20	47	13.4	408866,30	4	6.8	5603905,50	51	12.9
2010	4360497,30	36	-8.4	500577,20	4	10.7	4861074,50	41	-6.9
2012	5761736,20	36	15	583311,30	4	8	6345047,50	39	14.2
2014	4881566,90	28	-8	677010,50	4	7.7	5558577,40	32	-6.4

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات53-39 collection statistiques, N°197/2016, ONS, P :

من خلال الجدول (02) فإن هيكلة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2000-2015) تتشكل بنسبة 90% من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، وهذا يوضح جليا أن قطاع الصناعة

[1]- مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي** مرجع سبق ذكره، ص 87.

التحويلية في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات ولم يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط، حيث أنه مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق في السنوات القليلة الماضية بدأت بوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق وعلى جميع المستويات .ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تتشكل بنسبة 96% من قطاع المحروقات، بينما بلغت مساهمة قطاع الطاقة والمياه نسب 2.4% وقطاع الأشغال العمومية البترولية بنسبة 1.6%، وقطاع المناجم والمحاجر لم تتجاوز مساهمته في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية عتبة 0.4% .

3- تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (2000-2015)[1]

عرف تطور الإنتاج في القطاع الصناعي العمومي خلال هذه الفترة مستويات متفاوتة من نشاط إلى آخر، فقطاع الطاقة والمياه هو القطاع الوحيد الذي حقق مستويات نمو إنتاج عالية مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للإنتاج في قطاع الطاقة والمياه حوالي 6.5% وهذا راجع بالأساس إلى الاستثمارات والانجازات الكبيرة التي عرفها القطاع خلال هذه الفترة والمتمثلة في حفر الآبار وإنجاز السدود ومحطات تحلية ماء البحر وإنجاز محطات توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع شبكة ربط جميع مناطق الوطن بالماء والكهرباء، أما قطاع المحروقات فقد شهد تراجعا محسوسا في الإنتاج خلال الفترة (2006-2012) أين تراوح متوسط معدل النمو السنوي بين (2.1% -) و(4.1% -) ، كما عرف الإنتاج في قطاع المناجم والمحاجر انتعاشا ملحوظا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة (1990-1999) وهذا ناتج عن الانتعاش الكبير في ظل الطلب المتزايد على هاتين المادتين (ALGRAN) للشركة الوطنية لإنتاج الرمل والحصى خلال هذه الفترة، حيث تراوح متوسط نمو الإنتاج السنوي للقطاع بين 1.6% و10% باستثناء الفترة (2009-2012) أين تراجع الإنتاج إلى حدود (6.1-%).

الجدول (03). تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000-2015) (%)

قطاع النشاط	2000-2003	2003-2006	2006-2009	2009-2012	2012-2015
الطاقة والمياه	5.3	6.2	7	8.6	5.6
المحروقات	3.6	1.1	2.1	4.1	1.3
المناجم والمقالع	1.6	10.2	7.1	-6.1	5.4
ص.ح.م.م.ك.إ*	9	-5.9	1.1	-3.1	-2.9
صناعة مواد البناء	-0.1	5.3	0	-3.6	1.4

[1]- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص6.

الصناعة الكيماوية والمطاط	-6.5	-3.9	0	-5	-4.9
الصناعات الغذائية والفلاحية	-17.5	-11.7	-1.7	4.7	1.7
الصناعات النسيجية	-4.7	-9.2	-5.2	-13	5
صناعات الجلود والأحذية	-8.2	-13.4	-5.4	-2.6	0
صناعات الخشب والفلين والورق	-6.3	-5.3	-13.7	-3.5	-3.6
الرقم الاستدلالي العام	0.7	1.1	0.8	-0.2	2.2
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	-0.5	-0.2	2.5	1.7	2.6
الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	-2	-5	-0.2	-2.2	0.3

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص161.

indice de la production industrielle au troisième Collection statistiqueN° 762, trimestre 2016, ONS, P 2-3.

بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية ومن خلال الجدول (03) نجد أن متوسط النمو السنوي

للإنتاج في الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية عرف تراجعا كبيرا من 9 % خلال الفترة (2000-2003) إلى 1.1% خلال (2006-2009) لينتقل إلى (2.9-%) خلال الفترة (2012-2015) وهذا التراجع يعود سببه إلى الركود الذي أصاب كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة المعدات والآلات الميكانيكية وصناعة المركبات الصناعية خلال هذه الفترة. وبالنسبة لكل من الصناعة الكيماوية والمطاط، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والفلين والورق، فقد عرف فيها نمو الإنتاج معدلات سالبة خلال طيلة سنوات الفترة، باستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية التي عرف فيها الإنتاج تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2009-2015) أين تراوح متوسط نمو الإنتاج بين 1.7% و 4.7% وفي الأخير يبقى قطاع الصناعات النسيجية هو الأخر حقق تطورا إيجابيا من حيث الإنتاج ابتداء من سنة 2012 أين حقق نموا سنويا قدره 5% خلال الفترة (2012-2015) ويعود هذا التحسن في أداء قطاع النسيج إلى استعادة النشاط في جميع المؤسسات على مستوى القطر الوطني بموجب الاتفاقية المبرمة بينها وبين وزارة الدفاع الوطني والمتعلقة بتموين جميع وحدات الأمن والجيش الوطني الشعبي على مستوى الوطن مما مكنها من تطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين وضعها المالي.

وبالنظر إلى مؤشر الإنتاج العام نجد أن القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراجي حقق مستويات نمو متواضعة تراوحت بين 0.7% و2.2%، إلا أنه شهد تراجعا بـ (0.2-%) خلال الفترة (2009-2012) نتيجة لتراجع الإنتاج في قطاع المحروقات وقطاع المناجم والمحاجر، وجميع الصناعات التحويلية خلال نفس

الفترة باستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية. ومن خلال الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة فإن نمو الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية عرف تراجعا طيلة سنوات الفترة (2000-2012) باستثناء الفترة (2012-2015) أين شهد متوسط معدل نمو الإنتاج تحسنا طفيفا بنسبة 0.3 % نتيجة انتعاش صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والفلاحية والصناعات النسيجية خلال نفس الفترة وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل (01). تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2000-2015

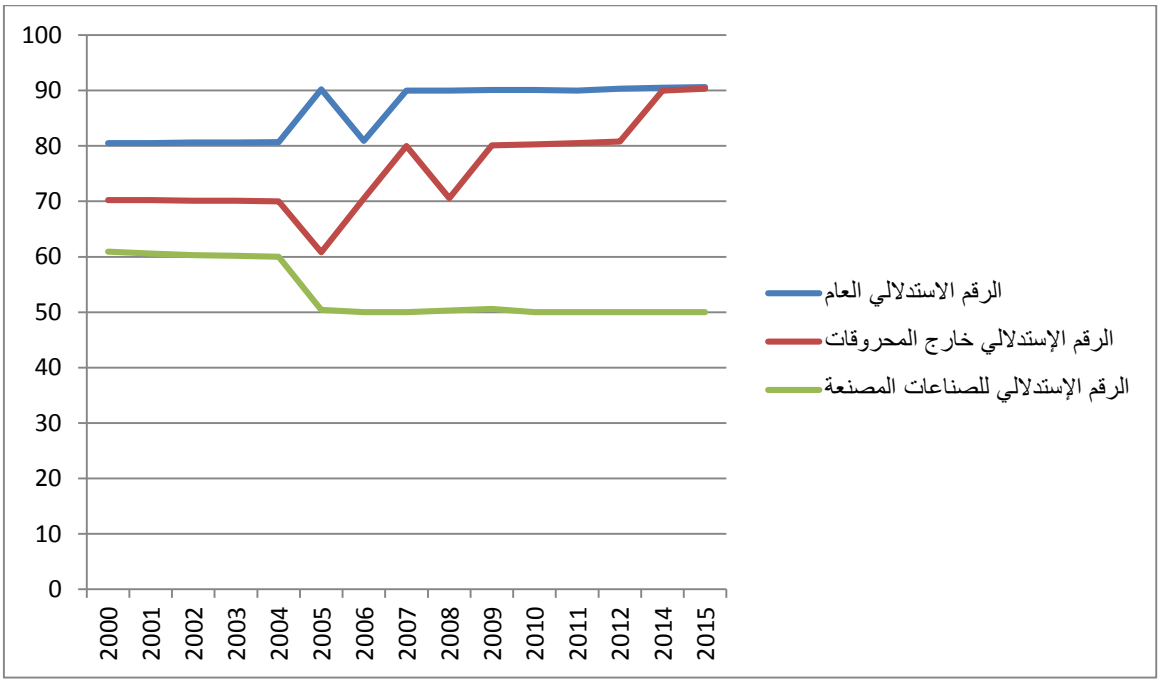

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص161.

من خلال ما سبق وبالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال هذه الفترة، إلا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في السياسات التي انتهجتها السلطات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي .ومن بين النتائج السلبية التي تؤكد عدم قدرة القطاع الصناعي على تحقيق الاستقلال المنشود والمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات يمكننا عرضها في ما يلي:

- حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) نجد ثلاث قطاعات فقط حققت نسبا عالية من حيث متوسط استغلال الطاقات الإنتاجية (TUC) التي فاقت 70%خلال الفترة (2004-2015) ، وتأتي في المركز الثاني صناعة مواد البناء بنسبة 81.3%، ويليها قطاع المناجم والمحاجر بنسبة 73.7%، كما حققت الصناعات الغذائية والتبغ نسبة 56.8%، أما الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، والصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك، وصناعة النسيج، وصناعة الجلود والأحذية وصناعة الخشب والورق والفلين، فقد عرفت مستويات متدنية من حيث متوسط استغلال الطاقة الإنتاجية لم تتجاوز عتبة 48% خلال نفس الفترة.

- عرفت هيكلة الواردات الجزائرية على أساس قطاع النشاط خلال الفترة (2001-20015) سيطرة منتوجات ثلاث صناعات بنسبة حوالي 80% من إجمالي الواردات، حيث بلغ متوسط واردات الجزائر من السلع الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية نسبة 54.3% والمنتجات الكيماوية ووالمطاط والبلاستيك بنسبة 12.8%، والمنتوجات الغذائية بنسبة 10.6% بالمقابل فإن 92.4% من الواردات تتوزع على التجهيزات والمعدات الصناعية بنسبة 37.5%، والمواد نصف مصنعة بنسبة 22.3%، والمواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 18.3%، والسلع الاستهلاكية الأخرى بنسبة 13.8% وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أنه خلال الفترة (2013-2015) فإن نسبة 60.7% من إجمالي الواردات تتوزع على ثمان دول وفي مقدمتهم الصين الشعبية بنسبة 14.1%، وتأتي فرنسا في المركز الثاني بنسبة 10.9% ثم إيطاليا بنسبة 8.5%، وألمانيا بنسبة 6.1%، وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بنسبة 4.8% و 3.8% و 3% على التوالي .من خلال هذه الأرقام يتبين جليا أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يعتمد بشكل كبير في عمليته الإنتاجية على التكنولوجيا المستوردة والمواد النصف مصنعة التي تأتيه من المؤسسات الصناعية للدول المتقدمة، كما أنه لم يعد قادرا على تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى ومواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في نمو الطلب والاستهلاك وتعدد أذواق المستهلكين في ظل تحسن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة الناتج عن ارتفاع الأجور ومستوى القدرة الشرائية خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تلبية تلك الحاجيات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية.

- من خلال تحليل هيكلة صادرات السلع الجزائرية على أساس مجموعة الاستخدام خلال الفترة (2001-2015) فإنها تتشكل في المتوسط بنسبة 97% من صادرات النفط والغاز الطبيعي والمواد نصف المصنعة كالفوسفات ومعدن الحديد بنسبة 2.2%، أما صادرات الصناعات الغذائية والتبغ، والمواد الأولية، والمواد الخام، والمعدات والآلات الفلاحية، والتجهيزات والمعدات الصناعية، والسلع الاستهلاكية الأخرى لم تتجاوز عتبة 0.8% بالمقابل فإن الهيكلة القطاعية للصادرات الجزائرية على أساس قطاع النشاط الاقتصادي تتشكل بنسبة 97% من صادرات قطاع المحروقات، وصادرات الصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك

بنسبة 1.9%، أما باقي الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة، والبناء والأشغال العمومية، والخدمات لم يتجاوز متوسط صادراتها عتبة 1.1% خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر (2000-2019)

في ضل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي أصبح لإنعاش القطاع الصناعي في الجزائر أمراً حتمياً في قيادة التنمية الاقتصادية مع باقي القطاعات الأخرى، ففي سبيل تحقيق هذا المسعى رسمت وأخذت الاستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة في الجزائر في إطار برنامج إعادة الهيكلة الصناعية الأبعاد التالية[1]:

1- **تكثيف النسيج الصناعي:** ضمن هذا البعد تم تحديد ثلاث أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في البتروكيمياء، فرع الأسمدة والنسيج الكيمياوي ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية.
- الصناعات الصيدلانية والبيطرية وصناعات الحديد والصلب وصناعة الألمنيوم وصناعة البناء.
- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.

2- **ترقية الصناعات الجديدة:** أو تلك التي يجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

3- **تثمين الموارد الطبيعية:** الهدف من هذا البعد هو النهوض بالصناعات من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية، والانتقال من بلد مستورد للموارد الأولية إلى بلد مصدرة للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيئا وبقيمة مضافة أكبر.

[1]- رزقين عبود، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (45)،2009، ص 160-161.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في بعض المؤشرات الاقتصادية

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في القيمة المضافة

تعتبر القيمة المضافة من المؤشرات المهمة للتطور الصناعي حيث أن تزايد نموها يعكس دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد المحلية واستغلالها في الأنشطة الاقتصادية والتي تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، والشكل التالي يوضح لنا تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي[1].

الشكل (02). تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

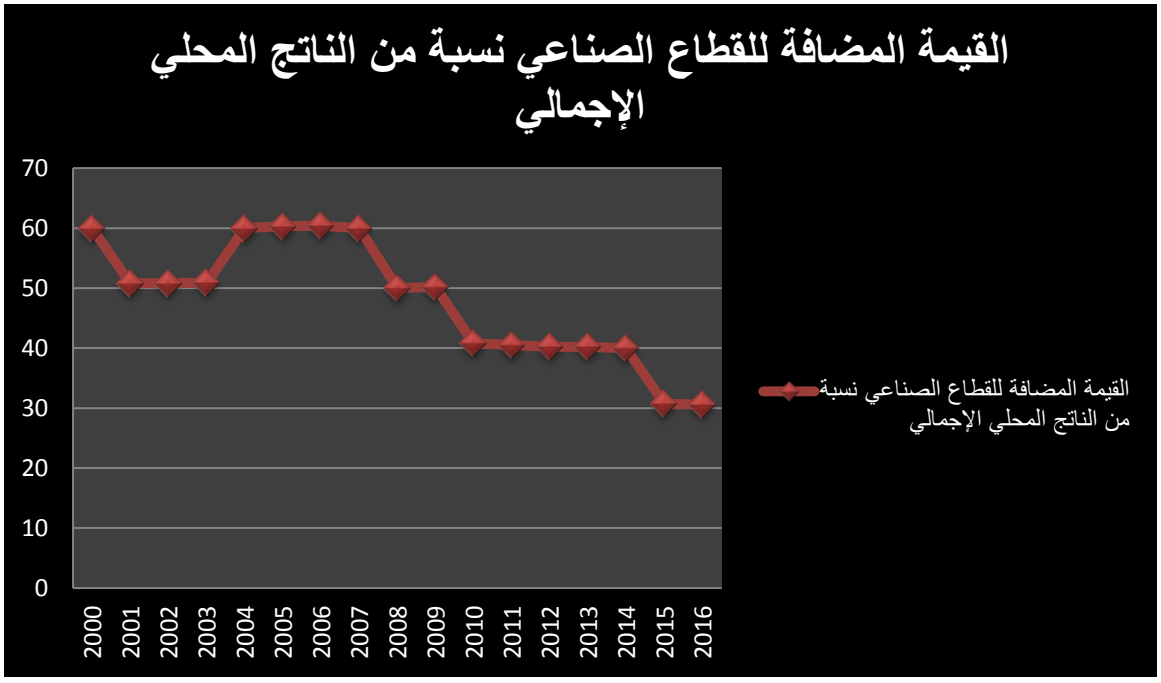

المصدر: بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن القيمة المضافة للقطاع الخاص كنسبة من ناتج المحلي الإجمالي، في سنة 2000 سجلت ارتفاعا إذ بغت نسبة 58.14% مقارنة بنسبها سنة 1990 الذي بلغت 48.16% 48.16%، أي تسجيل زيادة قدرت بـ 10.02% وهذا الارتفاع يرجع إلى انتعاش أسعار البترول في الأسواق الدولية التي أدت إلى زيادة إنتاجية الصناعة الاستخراجية التي تمثل النسبة الأكبر من القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري، ثم انخفضت سنة 2001، بعدها سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2002-2006 وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة إنتاجيته، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص

[1]- بخاري سمية، خليفة أحلام، **الملتقى العلمي الدولي: حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة 02، 06-07 نوفمبر 2018، ص 11.

الصناعي، ثم سجلت ارتفاع وانخفاض خلال الفترة 2007-2013 بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي، والتغيرات المسجلة في أسعار البترول، وابتداء من سنة 2014 سجلت نسبة مساهمته انخفاض نتيجة انخفاض أسعار المحروقات على اعتبار أن أغلب الصناعات الجزائرية هي صناعات استخراجية والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل(03). تطور القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية والتحويلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

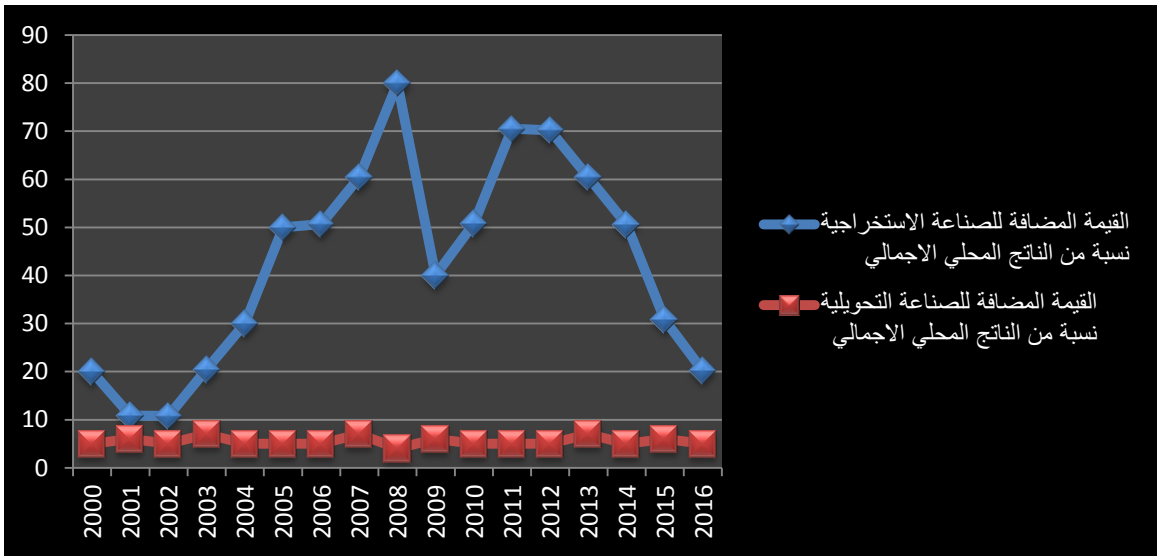

المصدر: قارير صندوق النقد العربي.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاض ابتدءا من سنة 2014 وهذا راجع إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز إضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين سجلت الصناعة التحويلية ارتفاعا متواصلا ابتداء من سنة2013 من 4.0% إلى 5.5% سنة 2016 ومع هذا لا زال قطاع الصناعة يعاني من تدني مستوى أداء مؤسسات الصناعة التحويلية، والدليل على ذلك نسبة مساهمة الصناعات التحويلية الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي رغم قيام الجزائر بعدة محاولات لإعادة بعث وتطوير القطاع الصناعي، من خلال سعيها إلى إعداد برامج لتأهيل المؤسسات الصناعية التحويلية من أجل تمكينها من اكتساب القدرة التنافسية، إلا أن نتائجها لم ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا لوجود عدة عراقيل ترجع إلى البيئة الاقتصادية والمؤسساتية لجميع المؤسسات وضعف الدعم للهياكل التمثيلية والإسناد، بالإضافة إلى سلسلة من العراقيل للمؤسسات المؤهلة ذاتها.

- في إطار السياسات والإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية مع مطلع التسعينيات قصد الخروج من تبعية المحروقات في تمويل الاقتصاد، أولت الحكومة اهتماماً واضحاً بدعم القطاع الصناعي عبر وضع التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات الهادفة لتطوير الاستثمار على مستوى قطاعاته، من هنا يتبادر إلى أذهاننا ضرورة تشخيص وتحليل أداء قطاع الصناعة

لمعرفة مدى انعكاس تلك المجهودات الحكومية والمتطلبات التي وفراتها في سبيل الارتقاء بهذا القطاع.إن حالة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري طيلة فترة الدراسة أخذت اتجاهاً وحركة صعودية حيث انتقلت هذه القيمة من 1291.24 مليار دج سنة 1990 إلى 2512.32 مليار دج سنة 2017 أي أنها تضاعفت بنسبة 94.57% ، هذا الاتجاه الإيجابي في حجم ومعدلات نمو القيم المضافة للقطاع الصناعي الجزائري يعكس مختلف الاستراتيجيات والإصلاحات والبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في سبيل دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب العمل، فقطاع الصناعة يعتبر من بين القطاعات الإنتاجية، التي استفادت بما قيمته من الإنفاق الحكومي 7.2 مليار دج في اطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي الذي شرع في تنفيذه مع مطلع عام 2005 موجهةً للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.[1]

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل

الموظفون أو العاملون هم الأشخاص الذين يعملون بالحوكمة أو القطاع الخاص ويتلقون تعويضات على شكل أجور، أو رواتب أو عمولات، أو تعويضات عينية، وبالتالي فإن هذا المتغير يمكن أن يكون ذا تأثير واضح على القيمة المضافة في القطاع الصناعي وبالتالي نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد[2].

من المبررات الأساسية لتنمية القطاع الصناعي الجزائري هو مساهمته في توظيف اليد العاملة، في هذا السياق يمكن أن نشير إلى أن عدد سكان الجزائر بلغ 39.963 مليون نسمة في جويلية 2015 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، كما وتشير ذات الإحصائيات لذات السنة إلى أن أكثر من نصف عدد السكان الجزائري تحت سن التاسع والعشرين أي أن أغلب تركيبة السكان شباب يتمتع ويتميز بدرجة عالية من التعليم والثقافة أي ما يقارب 311976 خريج

من 106 جامعة و 7530 شخص حامل شهادة جامعة التكوين المتواصل و 7474 شخص حامل شهادة خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما أن عدد السكان النشطين قد بلغ 11932 مليون شخص في سبتمبر 2015 منها 10594000 عامل في مختلف القطاعات الاقتصادية المتوفرة في البلاد.[3]

[1]– بخاري سمية–خليفة أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2]– مصطفى بودرامة–الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي بالجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 12، 2017، ص 202.

[3]– بخاري سمية– خليفة أحلام، مرجع سبق ذكره، ص61.

الشكل (04). تطور العاملون في القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

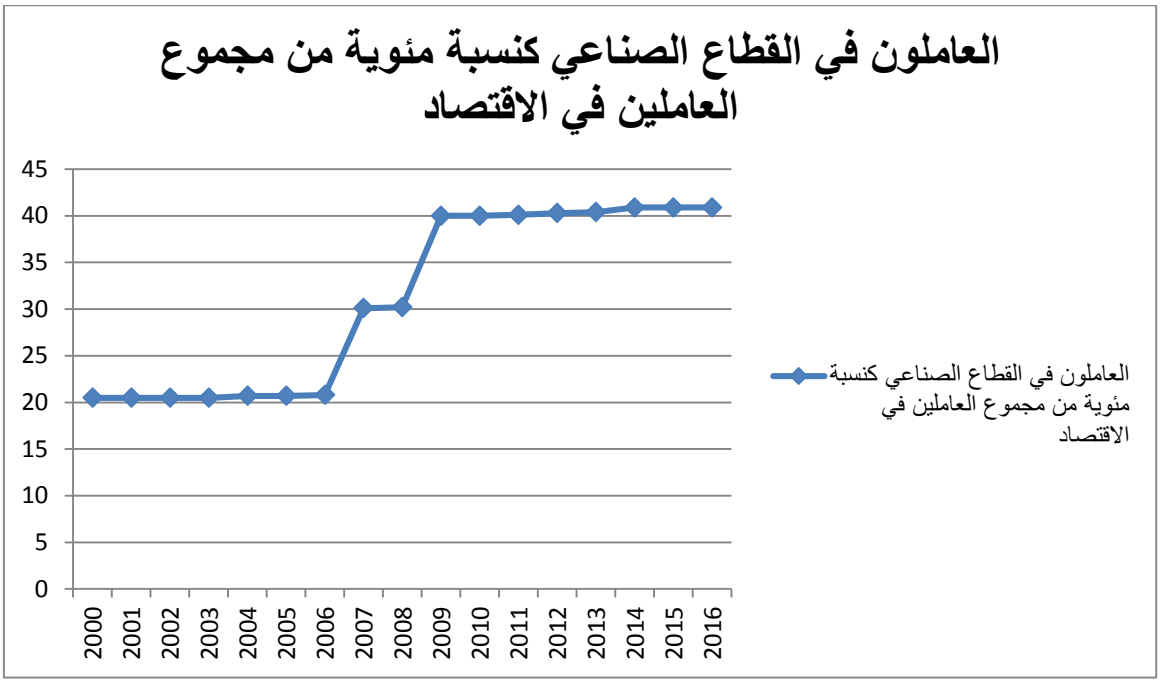

المصدر: بيانات البنك الدولي

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة التشغيل في القطاع الصناعي خلال الفترة 2004-1991 سجلت نسب تراوحت ما بين 24.48% و26.11%، 26.11%، وهذا التراجع في عدد الأشخاص المشتغلين في الصناعة.

خلال هذه الفترة يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، ابتدءا من سنة 2005 ارتفعت نسبة العاملين فيه إذ بلغت أكبر نسبة تشغيل في هذا القطاع 47.59% سنة 2015.

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

إن أهمية قطاع ما في الاقتصاد تتجلى من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولمعرفة مدى أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني سنقوم بدراسة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة (2000-2010) ويوضح لنا الجدول التالي ذلك[1]:

[1]- بهاء الدين جابر يوسف، تطور بيئة الاستثمار الصناعي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة تشرين،2014، ص08.

الجدول (04). نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع (2000- 2010)

السنة القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	24.70%	25.50%	25.90%	24.90%	22.60%	23.00%	24.10%	19.70%	17.50%	18.60%	16.30%
الصناعة و التعدين	**30.10%**	**29.00%**	**26.30%**	**24.40%**	**27.10%**	**24.80%**	**23.70%**	**23.30%**	**23.20%**	**22.60%**	**23.70%0**
البناء و التشييد	3.20%	3.00%	2.90%	3.80%	3.70%	4.10%	4.30%	4.10%	3.60%	3.60%	3.60%
تجارة الجملة والمفرق	14.90%	15.70%	16.70%	16.10%	17.90%	20.20%	18.30%	19.50%	21.60%	20.70%	20.10%
النقل والمواصلات والتخزين	12.60%	12.80%	13.20%	14.50%	10.50%	10.80%	11.30%	11.90%	12.50%	12.10%	13.00%
المال والتأمينات والعقارات	3.70%	3.30%	3.30%	3.80%	3.90%	4.40%	4.70%	5.40%	5.40%	5.40%	5.40%
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2.30%	2.40%	2.70%	2.70%	2.50%	2.70%	2.90%	3.10%	3.70%	3.80%	4.00%
الخدمات الحكومية	8.40%	8.30%	8.90%	9.70%	10.80%	10.40%	10.60%	12.90%	12.50%	13.20%	14.10%
الهيئات	0.00	0.10	0.10	0.10	0.00	0.10	0.10	0.10	0.10	0.10	0.10

التي لا تهدف إلى الربح	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
رسوم جمركية	0.00 %	0.00 %	0.00 %	0.00 %	1.80 %	1.50 %	1.90 %	1.90 %	1.90 %	1.70 %	1.40 %
خدمات المال (-) المحتسبة	0.00 %	0.00 %	0.00 %	0.00 %	0.90 %	2.00 %	1.90 %	1.80 %	1.90 %	1.70 %	1.70 %
المجموع	**100 %**	**100 %**	**100 %**	**100 %**	**100 %**	**100 %**	**100 %**	**100 %**	**100 %**	**100 %**	**100 %**

المصدر :المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، والنسب تم حسابها من قبل الباحث

نلاحظ من الجدول أن:

- إن قطاع الصناعة هو القطاع الأكبر مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت مساهمته إلى 30%، يليه قطاع الزراعة الذي وصلت مساهمته في أحسن الأحوال إلى 25% من إجمالي الناتج المحلي.
- ومن ثم تأتي مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرق حيث تراوحت ما بين (15%-21%).
- ليأتي بعد ذلك قطاع النقل والمواصلات والتخزين الذي تتراوح مساهمته في تكوين إجمالي الناتج المحلي ما بين (11% و13%)، ومن ثم يأتي قطاع الخدمات الحكومية الذي وصلت مساهمته إلى % 13 في عام 2009.

وبشكل عام: يمكن القول إن ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي يعود إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج الصناعي، ومع انخفاض إنتاجنا من النفط ل وحظ انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات من خلال الرسم البياني رقم (05) التالي:

الشكل (05): تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

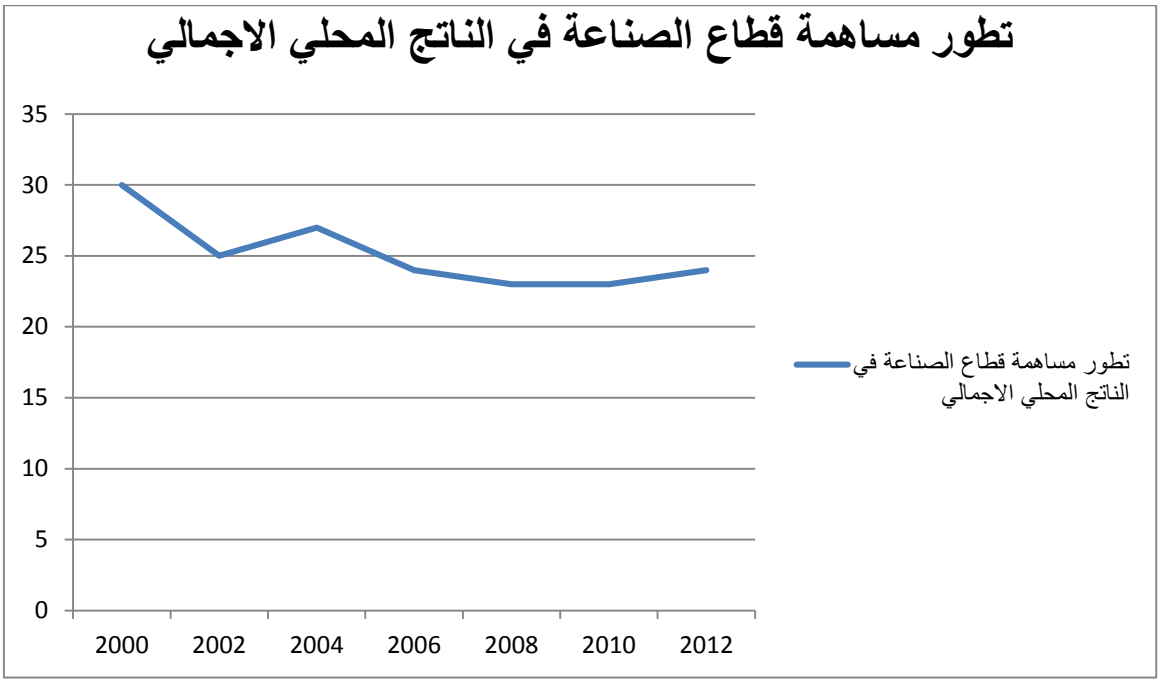

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (04)

نلاحظ من الرسم البياني السابق :أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بدأت بالانخفاض من عام 2000 لتصل في عام 2003 إلى % 24 بعد ان كانت % 30 عام2000 لتعود فترتفع في عام 2004 لتصل إلى27%، ومن ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي لتصل في عام 2010 % إلى ما يقارب 24%.

إذا أننا ومن خلال رصد التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (05)

مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع (2000-2010) (بأسعار 2000 الثابتة(

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي	904622	950245	1006431	1018708	1089027	1156714	1215082	1284035	1341516	1422178	1469703
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	5.0%	5.9%	1.2%	6.9%	6.2%	5.0%	5.7%	4.5%	6.0%	3.3%
الناتج المحلي الإجمالي للصناعة	272514	275152	264984	248905	295369	286529	288140	299061	310654	321277	348729
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصناعي	-	%1.0	-3.7%	-6.1%	18.7%	-3.0%	0.6%	3.8%	3.9%	3.4%	8.5%
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	**30.1%**	**29.0%**	**26.3%**	**24.4%**	**27.1%**	**24.8%**	**23.7%**	**23.3%**	**%23.2**	**22.6%**	**23.7%**

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة ، والنسب تم حسابها من قبل الباحث باعتماد سنة 2000 كسنة أساس.

من الجدول السابق نجد ما يلي:

- إذ أن هناك تذبذب واضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً ملحوظاً من (5.0 %) عام 2001 لتصل إلى (1.2 %) عام 2003، ليعود فيرتفع ارتفاعاً كبى ا رً فيصل إلى (6.9 %) عام2004 ، ليعاود البدء بالانخفاض فيصل في 2006 إلى (5.0 %) فيعاود الارتفاع خلال 2007 فيصل إلى(5.7 %) ، وما يلبث آن ينخفض إلى (4.5 %) في 2008، ليبدأ الصعود في 2009 فيصل مجدداً إلى (6.0 %) ليعاود الانخفاض في عام 2010 ويصل إلى.(3.3 %) مع الملاحظة أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تزداد بالقيمة المطلقة.

- انخفضت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (30.12 %) عام2000 إلى)24.43 %) عام2003 ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن نمو الناتج الصناعي كان بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (24.43 %) عام 2003 إلى (27.12 %) عام 2004 ويعود ذلك إلى الارتفاع العالمي لأسعار النفط في عام 2004 والذي أدى إلى نمو الناتج الصناعي بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (18.7 %) في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (6%).

- وت ا رجعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام التالية لتبلغ أدنى نسبة لها في عام 2009حيث بلغت (22.59 %) ويرجع السبب في ذلك إلى:

تراجع تصدير النفط الخام بسبب تراجع الاحتياطي النفطي وانخفاض الإنتاج، حيث انخفض من نحو 600 ألف برميل يوميا في تسعينيات القرن الماضي إلى نحو 377 ألف برميل يوميا في عام 2009، أي أن الإنتاج قد انخفض إلى النصف تقريباً وبالتالي انخفضت الإيرادات، وهذا مؤشر خطير يجب معالجته بالعمل على تطوير قطاع الصناعة التحويلية وبالتالي تطوير مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: مساهمة صناعة الحديد والصلب والإسمنت في الميزان التجاري

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشتمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال وغيرها والتي تتم عبر حدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشتمل على مجموعات كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة أو مصنعة.

المطلب الأول: الصناعة ككل في الميزان التجاري[1]

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وارداتها، وهو ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.

التنوع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات: يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، ويعبر المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة على المنافسة الدولية؛ إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع، وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

وبالإسقاط على حالة الجزائر وبالتحديد الصادرات خارج المحروقات نجد أنها تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية (غير الغذائية)، المعدات الصناعية والمنتجات الفلاحية والجدول التالي يوضح تطور نسب هذه السلع خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012[2].

[1]– زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية في الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر (1980–2013)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014–2015، ص 65–68.

الجدول (06): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: مليون دينار

	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	7657.3	6.13	8193.1	10.58	23405.5	20.62	25880.9	17.22	24271	14.32
مواد خام	21542.3	17.23	12302.3	15.89	6977	6.15	11717.1	7.80	12950	7.64
منتجات نصف مصنعة	89308.4	71.45	50258.7	64.93	78567.6	69.23	108993.9	72.52	128724	75.9
منتجات فلاحيه	**67.7**	**0.05**	**19.5**	0.03	**58.8**	0.05	**25.7**	0.02	73	0.04
معدات صناعية	**4334.5**	**3.47**	**3075.4**	**3.97**	**2235.1**	**1.97**	**2561.1**	1.70	**2326**	1.37
سلع استهلاكية	**2084.4**	1.67	**3559.4**	4.6	**2237.4**	1.98	**1115.7**	0.74	**1241**	0.73
المجموع	**124994.6**	100	**77408.4**	100	**113481.4**	100	**150293.4**	100	**169585**	100

المصدر: La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **op. cit**, p65.

عموما تعد النسب المسجلة دليلا واضحا على الفشل السريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

من الجدول (06) نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 3 بالمائة أمام صادرات المحروقات. وتتكون الصادرات من نفس التركيبة لعدة سنوات وتتصدر المنتجات النصف المصنعة المرتبة الأولى .حيث ارتفعت قيمتها من 551 مليون دولار سنة2002 إلى 651 مليون دولار سنة 2005 ثم إلى 1384مليون دولار سنة .2008 ثم تليها المنتجات الخامة التي ارتفعت من 51 مليون دولار سنة 2002 إلى 334مليون دولار سنة. 2008 بينما سلع التجهيز الصناعية سجلت انخفاضا من 56 مليون دولار سنة 2002 إلى 35 مليون دولار و 46 مليون دولار سنة 2006-2007 على التوالي ثم ارتفعت سنة 2008 إلى 67 مليون دولار .ثم صادرات المواد الغذائية التي سجلت ارتفاعا محسوسا من 35 مليون دولار سنة 2002 إلى 119 مليون

دولار سنة 2008 ثم تليها السلع الاستهلاكية وسلع التجهيز الفلاحية بقيمة ضعيفة جدا تكاد تنعدم تقريبا من2002-2008 .

وتعتبر سنة 2008 أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات ب 1937 مليون دولار بسبب ارتفاع عوائد منتجات النصف المصنعة .ودخول اجراء ات التخفيضات الجمركية والجبائية والإدارية في إطار الشراكة الاورو متوسطية ومساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ.

الجدول (07). يبين التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة:2000-2010

السنوات	المواد الغذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	2415	428	1547	85	3068	1393
2002	2740	562	1872	148	4423	1655
2004	3604	803	2857	208	4955	2765
2006	3800	843	4088	96	8452	3011
2008	7853	1394	7105	174	10026	6397
2010	3867	913	5940	113	10695	4043

المصدر: المديرية العامة للجمارك CNIS، إحصائيات 2010

ونلاحظ من الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع التابعة للواردات خ م هي سلعى التجهيز الصناعي المواد الغذائية المنتجات نصف المصنفة، وسلع الاستهلاك الغير الغذائية. بعد تحليل الجدول نجد أن الواردات قد انخفضت في سنوات التسعينات وهذا راجع إلى انهيار النسيج الصناعي بسبب الخوصصة، وبدأت في الارتفاع بعد سنة 2000، حيث ارتفعت واردات سلع التجهيز ابتداء من 2001 إلى 2010 من 2395 مليون دولار إلى6550 مليون دولار، وهذا راجع إلى ضعف صناعات التجهيز الصناعي المحلية وأما السلع الغذائية فقد سجلت انخفاضهاا في سنوات التسعينات راجع إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن، أما بعد سنة 2002 إلى 2008 فقد سجلت ارتفاعها من 562 مليون دولار إلى 1394 مليون دولار واستمر الارتفاع حتى سنة 2010 بسبب عدم فعالية برامج وخطط التنمية الزراعية في توفير الغذاء.

وكذلك واردات المواد النصف المصنعة عرفت ارتفاعها بدءا من 2003 إلى غاية 2009 من2336 مليون دولار إلى 10014 مليون دولار، أما واردات السلع الاستهلاكية الغير الغذائية فقد عرفت ارتفاعا بدءا من 1998 إلى غاية 2009 بزيادة قدرها 250% أما واردات سلع التجهيز الفلاحية فهي الوحيدة التي تسجل قيم صغيرة بالمقارنة مع الواردات الأخرى.

إذا الملاحظ أن الواردات تعرف ارتفاعها متصاعدا من سنة إلى أخرى لتغطية الاستهلاك المحلي واحتياجات برامج إنعاش الاقتصادي الوطني، وهي تفوق الصادرات خارج المحروقات بحوالي 6 إلى7 أضعاف وتغطية هذا العجز يكون من إيرادات المحروقات.

الجدول (08). يبين تطور الميزان التجاري للصادرات خ م خلال الفترة من 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9173	9 940	12009	13534	18308	20357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473
الصادرات . ت .خ. م.	612	648	759	673	759	907	1158	1332	1937	1066	1500
الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقا	8540-	9292-	11248 -	12860 -	17535 -	19445 -	20298	26299 -	37542 -	38228 -	18921 -

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء .CNIS

من خلال الجدول حصيلة الميزان التجاري من 2000-2010 نلاحظ ارتفاع متزايد للواردات الجزائر بشكل كبير راجع إلى زيادة الاستهلاك الداخلي لتدعيم برامج الدولة، حيث قاربت 40 مليار دولار سنة 2010، وكذلك زيادة الصادرات خارج المحروقات من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1500 لمليون دولار سنة . 2010 ولكن رغم ذلك إلى أن حصيلة الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات يسجل قيم سالبة خلال المدة من 2000-2010.

وبالتالي رغم الإجراءات الكبيرة المتخذة في مجال تحرير التجارة الخارجية من طرف الدولة الجزائرية إلا أن الصادرات خارج المحروقات لم تسجل نسب كبيرة بالمقارنة مع إجمالي الصادرات، وبالتالي تعتبر النتائج الايجابية للميزان التجاري العام راجع إلى الصادرات النفطية وليس الصادرات خارج المحروقات التي يرجع سبب عدم نموها بمعدلات عالية إلى ضعف إنتاج المؤسسات المصدرة وعدم قدرتها على التنافس في الأسواق الأجنبية.

الجدول (09). هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2015) الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	مواد غذائية		مواد خام		نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير غذائية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	19.39	42. 9	633.11	64.93	100.19	5.49	5.50	36.02	3.97	14.03	36	1.54
2006	93.34	1.33	674.77	61.93	956.34	17.25	5.97	5.59	2.45	25.65	20	0.1
2007	32.5	2	125.6	25.4	134.56	125.5	1.54	6.59	3.98	25.98	24.8	2.98
2008	425	1.05	659.01	86.4	652.14	348.06	6.25	92.85	1.5	145.2	32.5	0.78
2009	125.8	11.49	124.8	65.23	178.5	195.5	18.03	657.23	0	120.00	22.8	0.98
2010	256.58	25.658	654.8	5.03	45.15	54.25	125.45	953.1	0	1.2	52	0.78
2011	1324.26	12.00	124.2	2.21	45.7	186.25	168.5	25.4	1	154.0	12	0.35
2012	154.98	125	504.65	3.91	701.2	12.45	50.2	95.25	0.5	36.8	17	0.98
2013	985.23	698.4	154.3	1.12	870.5	147.58	62.3	35.5	2	.72	95	0.25
2014	417.02	45.5	95.21	5.13	25.01	154.6	67.29	125.8	0	18	02	2.03
2015	468.32	147.2	56.4	25.01	201.01	125.9	94.02	254.12	1	15	17	0.35

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

المطلب الثاني: صناعة الحديد والصلب

لم تكن في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية سوى بعض المصانع الصغيرة لصناعة الحديد والصلب ولكن بعد الاستقلال فكرت في إنشاء مركب لصناعة الحديد والصلب يكون ركيزة التصنيع في الجزائر ومنه يلبي احتياجات السوق المحلية ويقضي على التبعية للخارج في مجال استيراد الحديد والصلب.

إن مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب في الحجار في الفترة الاستعمارية يهدف إلى إنتاج 200 ألف طن سنويا كما وفي نفس الوقت خططت السلطات الاستعمارية إلى إقامة مصنع للحديد بالونزة كما كانت هذه المشاريع تهدف إلى تصدير الحديد إلى فرنسا بالتعاون المشترك شركة الحديد والصلب بعنابة والحكومة الفرنسية وذلك سنة 1960م.

وعلى هذا الأساس جعلت الجزائر تنشئ مؤسسة الحديد والصلب الجزائرية سنة 1964م ووضعت هذه المركبات تحت وصاية وزارة الصناعات الثقيلة وكان دور هذه الشركة هو إقامة وحدات للحديد والصلب ووحدات لتحويل المعادن الحديدية وغير الحديدية وقد لعبت هذه المؤسسة دور كبير وهو احتكار منتجات الحديد والصلب المستوردة من الخارج[1].

أولا: **نسبة استخدام الصناعات المختلفة لمنتجات الحديد:**

حسب تقرير للمنظمة العالمية للحديد فإن استهلاك الصلب على حسب نوع القطاع فتشير الإحصائيات إلى أن قطاع العقارات والتشييد يستحوذ منفردا على 46% من إنتاج الصلب على مستوى العالم ويليه في ذلك الآلات والمعدات الثقيلة والتي تستحوذ على 16% من إنتاج الصلب على مستوى العالم وصولا لصناعة الأدوات المنزلية والتي تستحوذ على أقل نسبة 3% من إنتاج الصلب على مستوى العالم والشكل التالي يوضح[2]:

[1] جمال خمشور، نحو صياغة استراتيجية متكاملة التنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص13-14.

[2] – جمال خمشور، نفس المرجع، ص 16

الشكل (06): نسبة استخدام الصناعات المختلفة لمنتجات الحديد.

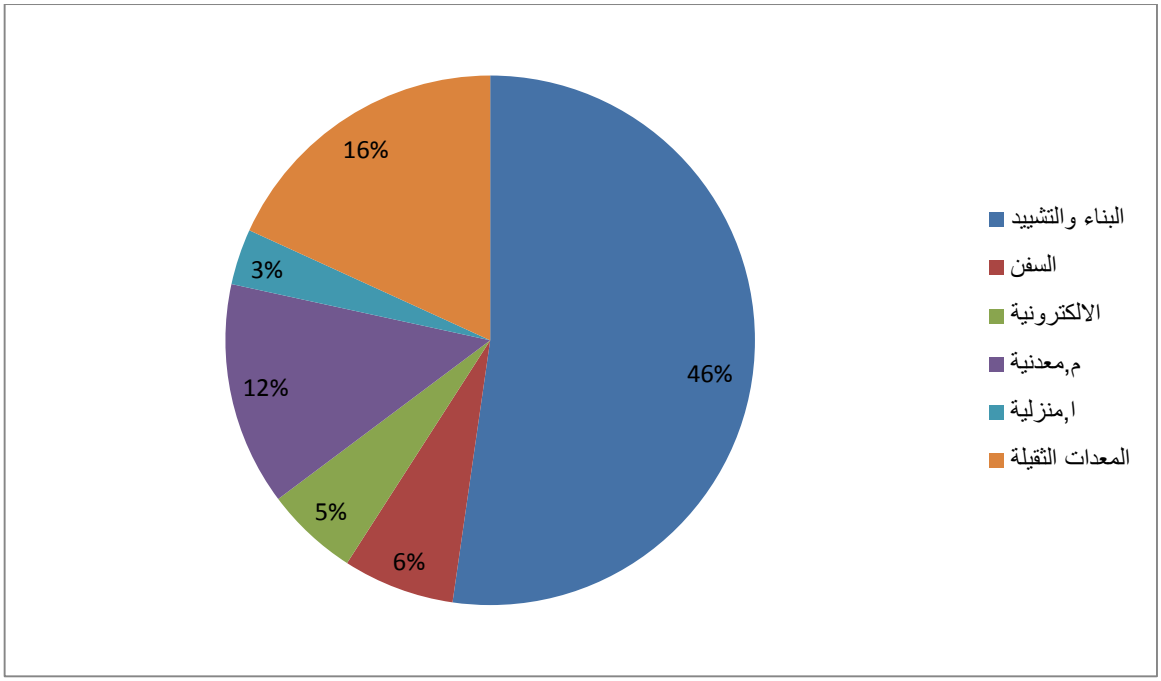

المصدر: World Steel Association

ثانيا: أثر صناعة الحديد والصلب على الاقتصاد الوطني:[1]

لقد بلغت نسبة نمو القطاع الصناعي العمومي عام 2013 حوالي 0.8% وهي أقل من التي سجلت في 2012 التي بلغت1.6% ، لكن أحسن بكثير من التي سجلت في 2011 والتي بلغت .% 0.4 وارتفع الإنتاج الصناعي في القطاع العام الجزائري في الربع الأول من 2014 بنسبة 3.9% مقابل % 2.5 خلال الفترة نفسها من سنة2013 ويهدف المخطط الخماسي (2011-2014) للحكومة الجزائرية إلى رفع نسبة الصناعة في القيمة المضافة الوطنية - من 5% حاليا إلى10^6 .

وتبقى تستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري، بقيمة مضافة تصل إلى % 46 من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 مقابل 33,96% سنة2001، وخلافا لذلك فإن وزن قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايد ة للقطاع الإستخراجي وأيضا لأن الصناعات التحويلية الجزائرية تمر بمرحلة صعبة تجلت في الانخفاض المنتظم لحصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انتقل من 4.2% سنة 2001 إلى 3% سنة 2004 ليهوي بشدة إلى1.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، غير أنه بالنسبة لقطاع الحديد والصلب فقد استطاع أن يحقق

[1]- سمير بوختالة-محمد زرقون، دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص79-80.

الاستثناء من خلال تحقيق نتائج لا بأس بها في هذا المجال حيث عرفت القيمة المضافة للقطاع ارتفاع نسبي من 2000 إلى غاية 2011 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (10): القيمة المضافة للقطاع الحديد والصلب.

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحديد والصلب	2519 7,6	2032 0,6	1829 3,5	2004 1,3	2210 7,0	2360 3,0	2453 9,0	2824 1,0	3562 8,6	3757 7,7	4281 9,9	5404 5,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، حوصلة إحصائية، المحاسبة الوطنية، الفصل 14، ص230.

نلاحظ من الجدول تطور القيمة المضافة لمنتجات الحديد والصلب رغم بعض التذبذبات حيث يبين الجدول أن هناك تراجع طفيف خاصة في سنوات 2001 و2002 و2003 لكنها عادت النتائج لتتحسن مع سنة 2003 إلى غاية 2011، لكن عموما حقق قطاع الصلب نتائج إيجابية على مستوى النمو، وعلى مستوى 38وحدة التي يضمها والتي يهيمن عليها مركب الحجار يعتبر أكبر مؤسسة صناعية في الجزائر، وبلغت القيمة المضافة لقطاع الصلب 500 مليون دولار سنة 2011 كما هو موضح في الجدول، وهو ما يعكس تأثير صناعة الحديد والصلب على الاقتصاد الوطني حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع التحويلي الصناعي في الجزائر حوالي 8% لكن تبقى هذا المساهمة غير كافية حيث مازالت الصناعة الإستخراجية تسيطر على القطاع الصناعي بشكل كبير ولهذا فعلى الدولة الدفع بهذا القطاع لكي يلعب الدور المنوط به في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تزايدت مساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، منتقلة من 6.15% سنة 2000 إلى حوالي 15% سنة 2011.

ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي:[1]

على الرغم من الأزمة المالية الدولية، شهد اقتصاد الجزائر أداء جيد، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي سنة 2012 ويرجع هذا الأداء الجيد كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط وتزايد الإنفاق حوالي 3,8 ٪ مقابل 3.5 ٪ عام2009 الحكومي وتنوع الاقتصاد وارتفاع وتيرة استثمارات القطاع الخاص والتوسع في بعض القطاعات مثل قطاع البناء، قطاع الحديد والصلب وقطاع الخدمات، إضافة إلى برامج الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة مخطط الخماسي خلال فترة (2010-2014).

[1]- جمال الدين عويسات، ترجمة الصديق سعدي، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982، ص50.

وقد صنف مسح دولي أجرته وكالة الأنباء التركية" الأناضول "الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في المركز الخامس في قائمة تضم 16 دولة عربية، وقد بلغ خلال سنة 2013 ما قيمته 215.4 مليار دولار 10 حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ارتفاعا خلال عشرة أعوام الماضية وهذا بفضل الاستفادة من عائدات النفط كما أشرنا إليه سابقا.

أما فيما يخص قطاع الصناعات التحويلية، فقد تم اعتماد تدابير إجرائية لتشجيع الاستثمارات حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نمو عالية مثل: قطاع الحديد والصلب، صناعا ت تجهيز الموارد الأولية والبتروكيماويات والأسمدة ومواد البناء وأيضا الصناعات الواعدة في الجزائر كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فمنذ عام 2008 نشهد تحسنا في أداء القطاع الصناعي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصناعي 85.4مليار دولار في عام 2008 مقابل 65 مليار دولار في عام2007، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجله الجزائر منذ عام 2001 ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية عام 2008 والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الإستخراجية.

أما عن قطاع الصناعات خارج المحروقات فقد سجلت أداء جيد خلال العشر السنوات الماضية، ففي عام 2011 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 650 ألف مليون دينار مقابل 200 ألف مليون دينار، ولكن يعود هذا الارتفاع إل ى الأداء الجيد الذي حققه قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري حيث يمثل 47 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي. على الرغم من الأداء الجيد الذي عرفه قطاع الصناعة التحويلية في مجمله عام 2012 لا يزال يعتب ر أدن ى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري ب 3.8 ٪ بالمقارنة مع قطاع الصناعة الإستخراجية الذي يساهم ب 34.7 ٪، وعلاوة على ذلك، لا يزال القطاع الصناعي يعاني من فقدان شركاته حيث تم إنشاء فقط 273 شركة تصنيع في القطاع العام والخاص عام 2008(5.4 % من إجمالي الشركات) وفي المقابل 629 مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها منذ عام 2000، وفيما يلي تطور الإنتاج الداخلي الخام لقطاع الحديد والصلب:

الجدول (11). تطور الإنتاج الداخلي الخام للقطاع الحديد والصلب (الوحدة. مليون دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحديد	33	33	34	37	41	43	45	53	64	83	83	89
والصلب	230,1	947,6	306,3	974,8	326,1	567,7	364,9	504,4	431,2	130,9	624,7	948,1

.المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، حوصلة إحصائية، المحاسبة الوطنية، الفصل 14، ص235 .

تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع متواصل في الناتج الاجمالي لقطاع صناعة الحديد والصلب خلال العشر سنوات الماضية وبنسبة تغيير فاقت 100%، ويمكن لنا من خلال هذا العرض أن نستنتج الآثار التنموية لهذا القطاع على الاقتصاد الوطني فمن خلال تطور الإنتاج فهو يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتزويد السوق الوطنية بمادة الحديد للتنفيذ المشاريع الكبرى في الاقتصاد الوطني وبالتالي قدرة هذا القطاع على النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث كل تطور في هذا القطاع يجر معه تطور في القطاعات الأخرى التي هي على ارتباط أمامي أو خلفي مع قطاع الحديد والصلب.

المطلب الثالث: صناعة الإسمنت.

تواجه الجزائر منذ عدة سنوات مشكلة إسكان مستحكمة، وأد ى ذلك إلى زيادة الطلب على الأسمنت ومواد البناء، وقد بدأ تشغيل مصنع الشركة الجزائرية للأسمنت وطاقته 2 مليون طن/ سنة بمدينة" مسيلا "خلال عام 2003 وتعتزم الشركة الأم التي تملك المصنع زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 4 مليون طن/ سنة في عام 2004، وقد أنهت هذه الشركة مفاوضات لتملك 50 في المائة من شركة أكياس ورق جزائرية طاقتها الإنتاجية 65 مليون كيس أسمنت في السنة، وهي أكثر من حاجة المصنع الحالية والتي تقدر بحوالي 40 مليون كيس في السنة علماً بأن الشركة ستحتاج إلى ضعف هذه الكمية عند مضاعفة طاقتها الإنتاجية كما هو مخطط[1].

المطلب الرابع: مشاكل وأفاق قطاع الصناعة في الجزائر

دائما ما كان يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية إلى قطاع المحروقات كون النسبة الأكبر من صادرات البلد هي نسبة المحروقات وهذا يعود إلى عدم التنوع في الإنتاج السلعي، فرغم الإصلاحات المتخذة من طرف السلطات إلى أن الجزائر لا تزال تعاني من هيمنة قطاع المحروقات في تكوين هيكل الصادرات بالمقارنة بالمنتجات الأخرى والذي يرجع إلى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تكوين الثروة والتي تعاني جلها من مشاكل هيكلية.

أولا: المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة الجزائري[2].

ويمكن تصنيف المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي حسب المجموعات الرئيسية التالية:

- المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:

- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام وتسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50% إلى 70% على أقل تقدير وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعي قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها.

[1]– جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، 237.

[2]– بخاري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 10-13.

- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، علاوة على الإهتلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقدم التكنولوجي وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينيات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج.

➢ مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف وتتمثل في:

- محدودية نتائج يرامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الرغم من تعدد البرامج الوطنية واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد، وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، نتج عن هذه الأسباب اختلالات عديدة حالت دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية، وارتفاع سعر بعض السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع الأخرى ويرجع ذلك إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم وعدم الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة.

- إن ملية تخفيض قيمة العملة الوطنية بأكثر من 47% في أفريل 1994 مما نتج عنها ارتفاع أسعار بعض المدخلات العملية الإنتاجية خاصة قطع الغيار والمواد الأولية بسبب الارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية، وبالتالي أدر إلى ارتفاع الديون المستحقة علة المؤسسات العمومية وانتقلت هذه الديون من 10 مليار دولار سنة 1994 إلى 92 مليار دينار بالأسعار الجارية سنة 1995 أي أنها زادت بأكثر من 10 مرات خلال سنة واحدة

علما أن الانخفاض في قيمة العملة المحلية يؤثر سلبيا على الحوافز المنتجين نظرا لما يترتب عليه من ارتفاع أسعار المدخلات الإنتاج المستوردة ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- من 1991 إلى غاية 2001 عملية التطهير المالي تطلبت حوالي 1200 مليار دينار بما يعادل 17 مليار دولار.

- الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخوصصة نهاية 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبرى من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب الإحصائيات مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دج لترتفع سنة 2005 إلى 1321.51 مليار دينار وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي تمثل 77% منها ديون قصيرة الأجل.

➢ مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق نجد مايلي:

- المنافسة الغير عادلة وغير متكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة المستوردة.

- لقد دأبت الصناعة الجزائري خلال السنوات السابقة على ما التزم بمعايير ونظام للجودة والموصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي وتتمثل في عدم كفاءة التوزيع الجغرافي في المؤسسات الصناعية مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج.

- ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية :ضعف درجة الاندماج مابين الفروع وكذا التنمية الضعيفة للنشاطات المقاولات من الباطن، إذ نجد تبعية اتجاه الأسواق الخارجية قصد ضمان التموين بالمدخلات والتجهيزات، كما نجد هناك العديد من العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشراكات بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها، وباستثناءات قليلة، فإن الصناعات الجزائرية مبعثرة جغرافيا وقطاعيا، ومن النادر أن نجد تحيزا لشركات صغيرة في موقع

واحد أو على أساس قطاعي وهناك العديد من المناطق الصناعة في الجزائر، لكن الشركات القائمة في تلك المناطق لا تتعاون فيما بينها، ورغم ذلك فقد يتم أحيانا تجميع عدد صغير من المشاريع قطاعيا في منطقة واحدة، وعنده ينشأ قدر صغير من التعاون بين هذه الشركات إلا أن التنافس هو العامل السائد بين تلك الشركات، والثقة بين مالكي تلك الصناعات ضعيفة نسبيا، وهناك عدد قليل من الاتحادات غير قائمة على أساس قطاعي، والصناعات منعزلة عموما، وتقتصر أسواقها على المنطقة الموجودة فيها، وهي منعزلة أيضا في ما يتعلق بتوافر معلومات على المنافسين والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير، والمشكلة الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي في الانعزال وليس الحجم.

- صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين وبالنظر إلى وضعية الطلب الحقيقي وقدرة المؤسسات الصناعة على التكيف مع المعطيات الجديدة للسوق بالنسبة إلى تشكيلة المادة التي تصنعها ومع المحيط الجديد للإنتاج.

- إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتوج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته، ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة :لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات

بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بالآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج، وطرق العمل وأساليب الإنتاج 15 أن تقدم الصناعة مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات المعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية، لكم عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تطلب تطويع هذه التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

هذا وتستخدم الصناعة الجزائرية تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها مرونة، لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغيرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى استراتيجية الصناعة من أجل التصدير، لأن هذا التحول يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء من ناحية أسلوب الإنتاج أو من ناحية بنية ونوعية المنتج وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات في طريقة عمل هذه التكنولوجيا.

ثانيا: آفاق القطاع الصناعي الجزائري

من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية يجب وضع إستراتيجية مدروسة من أجل ترقية وتنويع الصادرات والتخلص من تبعية المحروقات، وفي ضوء المشاكل السابقة وضعت اقتراحات التالية [1]:

- حتمية دفع الصناعة الغذائية لكونها قطاع هام يساهم بنسبة 33% في القيمة المضافة و45% في رقم أعمال الإنتاج الصناعي الوطني والاهتمام بالصناعة البتروكيماوية حيث تعتبر من بين الصناعات الهمة والرئيسة للعديد من الصناعات التحويلية المرتبطة أساسا بها. والتي تمكن من فتح مناصب شغل جديد

[1]– مصطفى بودرامة–الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، جامعة سطيف، الجزائر، 2017، ص 205–206.

علما أن الجزائر تمتلك جميع المقومات التي تسمح لها بأن تكون أكبر دول منتجة للمواد البتروكيماوية إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز.

- ضرورة إقامة مصانع للمواد الغذائية الزراعية مثل المواد المستخرجة من النخيل والتمور وزيت الزيتون التي يمكن تصديرها لبعض الدول كالصين وباكستان وتركيا.

- ضرورة اهتمام المؤسسات الصناعية بمصلحة البحث والتطوير من أجل تحسين وتعزيز الثقافة الابتكارين.

- تشجيع مبادرات الجامعيين لتجسيد مشاريعها المقترحة على مختلف الوزارات والإدارات دون أي متابع رغم أنها تبقى الحل الأنجع في تطوير القطاع الصناعي، والعمل على تحقيق زيادة تدريجية في الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير كأحد أهم الشروط اللازمة لتطوير الفنون الإنتاجية في قطاع صناعة وابتكار منتجات جديدة.

- ضرورة تطوير القطاع الصناعي العام ليشكل البديل الاستراتيجي في الأزمة عن المستوردات ويخفض العبء على الدولة كما يوفر إيرادات هامة تعوض ولو جزئيا نقض إيرادات النفط.

- ينبغي أن يخضع كل من السياسة الصناعية العامة والمشاريع المحددة في مجال الصناعة للتقييم والمسائلة بشكل دوري ويتم تعديل المشاريع والسياسات التي تعتبر قاصرة الأداء أو عاطلة، استنادا إلى المشاورات المكثفة مع الشركات المعنية.

- إنشاء صندوق سيادي دولي ليكون في خدمة سياسة الصناعة يسمح بالمشاركة في رأس مال الشركات الدولية بقطاعات استراتيجية بهدف توجيه سياستها الاستثمارية نحو الجزائر للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الصناعية.

- إن نسبة تكاليف المواد الأولية مرتفعة ضمن مجموع تكاليف الإنتاج، وارتفاع الطاقة التشغيلية المعطلة في القطاعات الصناعية نظرا لضيق السوق المحلي ووجود عقبات تحد من قدرتها على التصدير خاصة قضية وجود المنتجات، وبالتالي الفرصة سانحة لتخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق استخدام المزيد من الطاقة الإنتاجية المعطلة وتحسين جودة المنتجات.

- رفع القيود على توفر العقار الصناعي بمنح القطاع الخاص إمكانية إنشاء وتهيئة وتسيير حظائر صناعية على امتداد الطريق السيار شرق–غرب في إطار نظام الامتياز.

- التفكير جليا في إنشاء مناطق حرة تهتم بتنمية المنتجات الموجهة إلى التصدير.

إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: قامت السلطات العمومية بوضع استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، ومن أهم ما تمخض عن الإصلاحات المتصلة بالتجارة الخارجية:

الإطار القانوني: تم سنة 1989 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991.

الإطار التأمينية والتمويلي: تم إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1995 تديره حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات، CAGEX الشركة الجزائرية لضمان الصادرات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين، على غرار برامج التمويل الإقليمية (برامج تمويل التجارة العربية البينية، برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول FSPE الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي)، كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 ، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير .وبلغة الأرقام، نستعرض قيمة الدعم الذي قدمته الدولة من خلال صندوق دعم وتنمية الصادرات، حيث ارتفع إلى حدود 146 مليون دينار ل 615 مصدّرا عام 2009، مقابل 467 مليون دينار؛ 661 مصدرا سنة 2008.

الإطار المؤسساتي والتنظيمي :وتتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والمركز الوطني لمراقبة الجودة، SAFEX والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض، CACI والصناعة والجمعية الوطنية للمصدريين، CNRC والمركز الوطني للسجل التجاري، CACQE والرزم الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1995 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق 54 المؤرخ في/هذا البرنامج .وفيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأم 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع

تجاري في الخارج ALGEX الخارجية بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء دار المصدّر مؤخرا للتكفل بانشغالات المصدرين.

إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي عرفها هذا الأخير خاصة مع التحولات الدولية الراهنة، والقدر ا ت التنافسية الجديدة للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية ودولية، أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية، وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلابد من إعادة هيكلة الجهاز الانتاجي لتحقيق أفضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة انشاء سلاسل انتاجية متكاملة لها، وذلك عن طريق إجراء الدراسات المتخصصة في القطاع الصناعي والسلاسل الانتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية، وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية

والمتخصصة، فالحكومة يجب أن تتولى مهمة خلق مناخ مواتي للاستثمار والانتاج الصناعي ووضع القواعد العامة المنظمة للاقتصاد الجزائري من خلال مسايرة التطورات التكنولوجية، ومحاولة استحداث أكثر الفنون الانتاجية حداثة وملائمة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالشركات متعددة الجنسيات التي تكون لها عادة أسماء تجارية عالمية وتشترط مواصفات معينة، وتكون ذات قدرة عالية على اقتحام الأسواق العالمية.

- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية :تعبر القدرة التنافسية "عن قدرة الدولة ومؤسساتها الصناعية على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وتزويد المستهلك بالمنتجات والخدمات أكثر كفاءة من نفس المنتجات لمنافسين آخرين في الأسواق الدولية تزيد من الدخل الوطني الحقيقي للأفراد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة." إن التحدي الذي يواجه الجزائر يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية .إذ لا بد من تحسين مستوى جودة المنتجات ونوعيتها للقدرة على المنافسة، وإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والصناعية على المستوى الكلي والجزئي من خلال تحسين البيئة الاقتصادية وتطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام، وتحسين العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة المؤسسة الصناعية وضرورة التخلي على الأنماط السلوكية غير تنافسية مثل الاعتماد على تصدير مواد طبيعية في شكلها الخام، الأمر الذي يحول دون تطوير قدرتها على خلق مدخلات إنتاج جديدة .ولا بد على الجزائر زيادة قدراتها التصديرية من خلال الحفاظ على الأسواق المحلية، ومحاولة فتح أسواق جديدة مع تنوع مصادرها الجغرافية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إجراء دراسات حول الطلب العالمي للمنتجات التصديرية وتطورها ودراسة العرض العالمي المتوقع والسياسات التخطيطية والتسويقية للمنتجين المنافسين، وإمداد المستثمرين والمنتجين بالبيانات والمعلومات اللازمة.

خلاصة الفصل:

لقد تبين من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل وبعد تحليل أداء القطاع الصناعي الجزائري أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من التبعية لقطاع المحروقات مما يجعله أكثر هشاشة مقابل التقلبات والصدمات الحاصلة على مستوى البيئة الاقتصادية العالمية لكن تواجدت مؤخرا حركة لا بأس بها تهدف لتطوير القطاع الصناعي الجزائري بما فيه التصدير والانفتاح بصناعات جديدة على العام الخارجي وتنويع الصادرات خارج المحروقات أي الصناعية وتحقيق التنمية والتطور في صادرات الجزائر.

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة

يعتبر القطاع الصناعي البوابة الأفضل للخروج من تبعية قطاع المحروقات الذي يشكل تهديدا دائما للاقتصاد الجزائري، حيث عرفت الجزائر تأخرا كبيرا في الصناعة فيجب في الوقت الراهن وضع استراتيجية جديدة تعمل على ترقية الصادرات الصناعية كالحديد والصلب والاسمنت وغيرها من المنتجات، ومن خلال تحليلنا للأرقام والإحصائيات المتعلقة بأداء القطاع الصناعي في الجزائر يتبين أن الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاع المنتج

بوجه عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص في أواخر الثمانينيات والتي تم بموجبها تفكيك المجمعات الصناعية الكبرى إلى وحدات صغيرة ومتوسطة، أدت إلى عدم التكامل والانسجام بين الصناعات في نفس مجال النشاط من ناحية وعدم الترابط والتكامل بين القطاع الصناعي ومختلف القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الزراعي من ناحية أخرى، وبعد تقييم نتائج تلك الإصلاحات قامت السلطات الجزائرية برسم استراتيجية صناعية جديدة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي من جديد بداية التسعينات من خلال إدماج مختلف المؤسسات ضمن شركات قابضة بهدف استرجاع المنطق الصناعي المفقود من طرف شركات المساهمة وتطوير (Holding) الصناعات وتوجيهها نحو التصدير وقد شهدت الجزائر نجاحا نوعا ما في اصلاحاتها من أجل التقدم نحو الاقتصاد العالمي وتطوير صادراتها خارج نطاق المحروقات، لكن النتائج التي تم استخلاصها من كل هذه العمليات هو بقاء القطاع الصناعي في شد وجذب بين إصلاح اقتصادي وآخر وإعادة هيكلة وأخرى دون تسجيل نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع ودون تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود. بالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال السنوات الأخيرة إلا أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والمواد الأولية والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات

التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي. من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات لا بد من تطوير المؤسسات الصناعية وهيكلتها في إطار استراتيجية صناعية مبنية على تصدير المنتجات التامة الصنع وليس تصدير المواد الأولية، وفي هذا الإطار ومن أجل تطوير الصناعات الجزائرية يجب الاهتمام بالبنى التحتية، زيادة على ذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يرتكز أساسا على تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع من خلال تحسين الظروف الاجتماعية بزيادة الرواتب والحوافز ورفع كفاءة العاملين من خلال تحسين برامج التدريب والتكوين مما يسمح برفع مستوى الإنتاجية والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمصانع وتحسين مستوى جودة المنتجات المحلية والرفع من قدراتها التنافسية في السوق المحلية والدولية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربي

- **الكتب:**

1. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 39.

- **الأطروحات والمذكرات:**

أ. الأطروحات

1. عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف سياسية واقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 19.

2. مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعى أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 98.

ب. المذكرات

1. بهاء الدين جاير يوسف، **تطور بيئة الاستثمار الصناعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014، ص08.

2. بهاء الدين جابر يوسف، **تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014، ص08.

3. تيشات سلوى، أثر **التوظيف العمومي على كفاءة الموظفين بالإدارات العمومية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010/2009، ص 32.

4. زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية في الميزان التجاري**–دراسة حالة الجزائر (1980–2013)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014–2015، ص 65–68.

- **المجلات والدوريات والجرائد**

أ. المجلات

1. سمير بوختالة– محمد زرقون، **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص79–80.

2. د السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، الجزائر، ص 281.

3. مصطفى بودرامة–الطيب قصاص، **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي بالجزائر**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 12، 2017، ص 202.

4. رزقين عبود، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (45)،2009، ص 160–161.

5. رعاد علي، بولكاريف نادية، **الاستثمار الأجنبي المباشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة الاقتصاد الجديد، 2(15)، 2016، ص344.

ب. الدوريات

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص6.

2. بوصافي كمال، الاقتصاد الكلي، المدرسة العليا للتجارة، ص 6–7.

3. جمال الدين عويسات، ترجمة الصديق سعدي، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص50.

4. مصطفى بودرامة–الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، جامعة سطيف، الجزائر، 2017، ص 205–206.

5. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2013، ص 12.

6. جمال خمشور، نحو صياغة استراتيجية متكاملة التنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص13–14.

7. عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره1830–1985**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 128.

➢ **الملتقيات**

أ. الملتقيات الدولية

1. بخاري سمية، خليفة أحلام، **الملتقى العلمي الدولي: حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة 02، 06-07 نوفمبر 2018، ص 11.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. Articles et publications scientifiques

1) R.Arenaet L. benzoni et de Bandt. 1999 : **Traité d'économie industrielle 2 eme édition**. Editeur Economica paris. p (03.

2) Jean-louisMagakian , Mariel-Audrey payaud. 2007 : **100 fiches pour comprendre la stratégie de l'Enterprise** op. cit .p (33).